

PROVISIONAL

A/46/PV.21
16 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	: الرئيس
(قطر)	السيد النعمة	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد غومبوسورن (منغوليا)
السيد سنوسي (غينيا)
السيد امبونيمبا (بوروندي)
السيد ولد ديدي (موريتانيا)
السيد كور (جامايكا)
السيد كاتوبولا (ملاوي)
السيد موكوبي (موزامبيق)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فینبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد غومبوسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي ،

يسعدني حقاً أن أقدم لكم تهانئ الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ،
رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، التي نتوقع أن تضطلع بدور هام
في مواصلة تحسين أنشطة منظمتنا .

نود أيضاً أن نشيد بسلفكم السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة لقيادته الدينامية
لعمل الجمعية العامة في دورتها السابقة .

يعرب وفد منغوليا عن ارتياحه العميق لقبول سبعة أعضاء جدد في عضوية المنظمة
العالمية هي : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية
جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية لاغوسيا ، وجمهورية ليتوانيا ،
وجمهورية استونيا . وإننا نهنئ بحرارة ممثلي هذه الدول .

انقضى عام آخر تميّز بتوطد الاتجاهات الايجابية في العالم ، وبرزت فيه أحداث
تشكل لنا لفترة طويلة من الزمن موعظة وقوة دافعة إلى الامام في مسيرتنا المطردة
صوب نظام دولي جديد يقوم على أساس القبول العام للقيم العالمية .

أود أولاً أن أشير إلى أزمة الخليج الفارسي . لقد كان العدوان على الكويت
دون شك ، تحدياً للمجتمع الدولي كله ، وقد ردّ المجتمع الدولي عليه بطريقة
مناسبة . وتم وقف المعتدي . ونرى أن الدرس الرئيسي المستفاد من هذه الأزمة يتمثل
في أن الاقوياء لا يمكنهم أن يتحدوا دون عقاب إرادة الضعفاء ، وإن الأمم المتحدة لن
تسامح بعد الآن حيال أي تصرفات مماثلة تنتهك ميثاقها على نحو صارخ .

إن نتيجة هذه الأزمة ، التي هي نتيجة منطقية بكل المعايير الادبية والاخلاقية
للعلاقات بين الدول ، قد عززت على نحو كبير إيمان الدول بجدوى إقامة نظام عالمي
عادل . إن الضعفاء ليسوا بحاجة إلى أوامر من جانب الاقوياء ولكنهم بحاجة إلى
المساعدة والعدالة والتعاون المنصف . وهذا لا ينتقص بحال من الاحوال من أهمية

المبادئ والقواعد القانونية الأخرى للعلاقات بين الدول . فالقيم الأساسية ، كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والاختيار ، ضمن حريات أخرى ، يجب أن تعتبر معايير أساسية .

ثانيا ، حقق عام ١٩٩١ نتائج تبشر بالخير في ميدان نزع السلاح .

فمنذ وقت غير طويل أبرم الاتفاق السوفيياتي الأمريكي الخاص بالقضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، واليوم نُفذ هذا الاتفاق بالكامل وعلاوة على ذلك ، وضع الجانبان اتفاقا جديدا بشأن إجراء تخفيض كبير في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وهذه خطوة هامة على الطريق الذي يؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية . ونرى أن المبادرة الجديدة من جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش بشأن إجراء تخفيضات إضافية في الأسلحة النووية ، تفتح آفاقا جديدة في هذا المجال .

إننا نرحب بالقرار الذي اتخذته الصين وفرنسا وبعض البلدان الأخرى بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد أحرز أيضا تقدم مشجع في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، ونأمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى إبرام اتفاق مناسب في وقت مبكر لا يتجاوز العام المقبل .

لقد بين المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ضرورة إعادة تأكيد وتعزيز هذا الصك الهام .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تحسن المناخ الدولي في السنوات الأخيرة يعود الفضل فيه إلى درجة كبيرة إلى "البيريسترويكا" وسياسة الاتحاد السوفيياتي القائمة على التفكير الجديد . ونتيجة لهذه السياسة وقعت أحداث لها أهمية تاريخية وبمفحة خاصة في بلدان أوروبا الشرقية . لقد وضعت هذه الأحداث حدا للحرب الباردة . إن حدوث تحسينات أخرى في العلاقات الدولية وإيجاد حلول للمشاكل العالمية الملحة سيتوقفان إلى حد ما على مدى سرعة خطى البيريسترويكا ومن ثم فإن المجتمع الدولي بأكمله له مصلحة أكيدة في نجاحها . ويتجلى هذا على نحو واضح في الإدانة الإجماعية ، والعالمية تقريبا لمحاولة الانقلاب التي حدثت في الاتحاد السوفيياتي في آب/أغسطس الماضي . وكانت

هذه المحاولة اختباراً حقيقياً للبيريسترويكا السوفياتية وللاتجاه الذي لا يزال هشاً لتحقيق الوفاق على الصعيد العالمي . وقد صمدت البيريسترويكا أمام هذا الاختبار وأمكن الدفاع عن قضية الديمقراطية والحرية عن طريق الجهد المشترك ، ولعل في هذا درساً من الدروس الأساسية لأحداث آب/أغسطس في الاتحاد السوفياتي ، واليوم بعد أن شرعت البيريسترويكا في دخول مرحلة جديدة من الناحية النوعية ، تتفتح آفاق مشجعة للتعاون العالمي في مواجهة جميع المشاكل الملحة في عصرنا .

ومن ثم يمكن القول بصورة أساسية إن الاتجاهات الصحية تغلب الآن على المسرح السياسي في عالمنا ، كما أن وجهة هذه العمليات تؤدي بنا إلى الاعتقاد بأنها عمليات لا رجعة فيها . وسوف يؤكد الزمن صحة هذا الاعتقاد إذا وفرت الظروف الملائمة وبذلت الجهود اللازمة .

ظلت قارة آسيا لسنوات عديدة ، منطقة مليئة بـبؤر التوتر والصراعات الخطيرة ، بيد أن الحالة تحسنت في الآونة الأخيرة بعض الشيء . إن التغيرات المثيرة الأخيرة في العالم ، وتحول الأحداث في آسيا نفسها ، أمور توفر مناخاً من الأمل في إمكانية إزالة بؤر التوتر هذه . كذلك فإن السعي النشط من جانب الأطراف المعنية ، ومشاركة الأمم المتحدة يحققان نتائج ملموسة في مجال صنع السلم .

إننا نرحب بظهور توافق آراء بشأن عقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية . لقد حان الوقت لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني . ولا بدّ من إعادة العدل لجميع جوانبه ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع بلدان المنطقة . ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن أحداث الخليج الفارسي ، بينت مرة أخرى بوضوح خطر بقاء الحالة السائدة في الشرق الأوسط دون حل .

إننا نرى أن حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية تخفّ إلى حد ما وأن هناك رغبة من جانب الطرفين في السعي للتوصل إلى حلول مقبولة على نحو متبادل . ويتجلى ذلك في انضمام الكوريتين إلى عضوية الأمم المتحدة في وقت واحد . إننا نعرب عن أملنا في أن تسهل هذه الخطوة الهامة عملية إعادة التوحيد السلمي لكوريا وفقاً لتطلعات شعبها .

كما حدثت تطورات إيجابية جديدة في حل المسألة الكمبودية ، ونأمل أن يتسوج المؤتمر الدولي القادم في باريس بالنجاح .

ومما يتمشى مع روح العصر الجهود الدائرة لحل الازمة الافغانية التي طال أمدها . ونحن نرى أن للاتفاق الاخير بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على وقف إمداد الأسلحة إلى جميع الاطراف الافغانية أثرا إيجابيا قويا .

وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على تعزيز التفاهم المتبادل والثقة في آسيا ، وقد تقدمت في الماضي ببعض الافكار توخيا لهذه الغاية . وبصورة خاصة ، اقترحت حكومتها فكرة إمكانية إجراء حوار بصورة منتظمة بين بلدان الجزء الشمالي من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بغية تبادل الآراء بشأن الطرق والوسائل المثلى لحل المشاكل القائمة . هناك عدد من المشاكل العسكرية - السياسية ، والاقتصادية والايكولوجية وغيرها . ويمكن القول إن المناخ السائد في المنطقة يساعد جدا على تشجيع الافكار في هذا الميدان ، بما في ذلك فكرة إقامة نظام عالمي جديد .

وعلى الرغم من التنوع الشديد في القارة الآسيوية ، بما فيها من تعدد الاعراق والديانات والثقافات وفروق أخرى كثيرة ، ترتبط البلدان الآسيوية بالعديد من الامور المشتركة . وحل المشاكل الاقتصادية الملحة ومشاكل التنمية وتدهور البيئة ، وغيرها من المشاكل ، يتطلب جهودا مشتركة نشطة . نحن نعتقد أن هناك حاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام والتفهم لإدراك الترابط بين هذه المعضلات المشتركة ، وللشروع انطلاقا من هذا الأساس في البحث عن أشكال جديدة لتعاون أوسع وأوثق بين البلدان الآسيوية .

حدثت تغيرات سريعة نحو الأفضل في المناخ السياسي لكوكبنا ، إلا أننا لا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن العلاقات الاقتصادية الدولية . للأسف ، لا يوجد أي دليل على حدوث تغير ملموس في هذا المضمار .

فالغوة بين البلدان "الغنية" و "الفقيرة" آخذة في الاتساع . ومشكلة الديين بعيدة كل البعد عن الحل ، على الرغم من اتخاذ بعض الخطوات المحدودة في هذا الاتجاه . كما أن الحماية وغيرها من الشروط التجارية المجحفة ، وكذلك صعوبة الحصول

على التكنولوجيا المتقدمة ، تضع جميعها عبثاً ثقيلاً على كاهل الغالبية العظمى من البلدان النامية . وفي ضوء الحاجة إلى حل هذه المشاكل ، نرى أهمية تكثيف الجهود لإعطاء قوة دفع جديدة للحوار بين الشمال والجنوب .

ونحن نرى ، أن إعلان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة والاستراتيجية الدولية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية يمكن أن يكونا أساساً هاماً لتحقيق هدف إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتكافئة حقاً .

تحتل مسألة حماية البيئة اليوم المكان اللائق بها على جدول الأعمال الدولي . ونحن نؤيد كلياً الرأي القائل بأنه لا يمكن فصل هذه المشكلة عن التنمية . وفي هذا الإطار ، ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية القادم ، الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، أن يوضح العديد من القضايا .

إن منغوليا من البلدان التي فشلت فيها التجربة الشيوعية . وهي تسيّر الآن للسنة الثانية على طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية البعيدة الأثر . وقد تم إحراز تقدم كبير صوب إضفاء طابعٍ الديمقراطية والتحرر على الحياة الاجتماعية في جميع جوانبها . وفي الوقت الحالي ، تتلخص المهمة الرئيسية في توطيد الانجازات الديمقراطية وتهيئة المتطلبات القانونية وغيرها التي تضمن عدم إمكانية إحياء النظام القديم . وفي هذا الصدد ، يولي اهتمام كبير لوضع دستور جديد من المقرر اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

وتتخذ الحكومة خطوات نشطة لوضع البلاد على طريق الاقتصاد السوقي . وقد تم إعداد ومنّ عدد كبير من القوانين لتأمين الأساس القانوني لتنمية العلاقات السوقية . كما أن عملية تحويل ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص تكتسب زخماً قوياً . وجرى رفع القيود عن أسعار السلع والخدمات بصورة عامة . وجرى الأخذ بنظام مصرفي جديد . ويجري إنشاء سوق أسهم كما تجرى تهيئة الظروف المواتية للقطاع الخاص وللمشاريع الخاصة الخ .

إلا أن حل المشاكل الاقتصادية يواجه مصاعب هائلة ذات طابع موضوعي وذاتي أيضا . إن علاقات النظام القديم الاقتصادية آخذة في الانهيار ، إلا أن العلاقات الجديدة لم تتبلور بعد . ويمدق نفس القول على علاقاتنا الاقتصادية الخارجية . فجميع هذه العوامل أدت الى تباطؤ الانتاج وزيادة البطالة والإفراط في التضخم ، كما خلّفت أثارا سلبية أخرى .

والبلاد تعاني من نقص حاد في الموارد المالية . وهذا أدى بصورة خاصة إلى خلق صعوبات خطيرة في إمداد السكان بالغذاء والسلع الاستهلاكية ، وفي إمداد الصناعة بالمواد الخام وقطع الغيار .

وإن الافتقار التام تقريبا إلى الأشخاص المؤهلين لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في مجال الإدارة والتنظيم يشكّل هو والافتقار إلى المؤهلين في مجال التكنولوجيا مشكلة خطيرة جدا .

وللأسف ، فإننا لسنا في موقف يمكننا من حل مشاكلنا بأنفسنا ، ويتعين علينا أن نلتمس مساعدة خارجية . ينبغي لي أن أقول إننا نتلقى بالفعل هذه المساعدة من اليابان والولايات المتحدة وبلدان أخرى . وفي المستقبل القريب ستوفر لنا الائتمانات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ، الذي انضمت إليه منغوليا هذا العام .

وستساعد هذه المساعدات والائتمانات مساعدة كبيرة على حل المشاكل الملحة . إلا أن هذه ليست خاتمة القول . فإننا نعتبرها أيضا تعبيرا عن الدعم الفعال لإصلاحاتنا الديمقراطية .

في هذا الصدد ، أود أن أعرب ، باسم حكومة منغوليا ، عن بالغ الامتنان لجميع الذين قدموا لإصلاحاتنا دعما معنويا وسياسيا وماديا ، وغير ذلك من أشكال الدعم القوي .

في الوقت الذي نحل فيه المشاكل الملحة اليوم ، نضع حجر الأساس لتنمية الغد . ومن هذا المنطلق ، فإن تنمية التعاون مع الدول الاخرى أمر بالغ الأهمية ، وسياستنا الخارجية موجهة لتحقيق هذه الغاية . فاليوم ، تحررت سياستنا الخارجية تحررا تاما من العناصر الايديولوجية ، التي كان لها حتى عهد قريب أثر قوي فيها .

وجمهورية منغوليا الشعبية راغبة في تطوير علاقات متكافئة ومفيدة للطرفين مع جميع البلدان ، على أساس احترام السيادة وحرية اختيار التنمية الاجتماعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جانب أي بلد في البلدان الاخرى . يتعين علينا أن نبذل كل جهد لنزيد من تعزيز علاقاتنا الوثيقة مع جارينا العظميين - الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية .

ومنغوليا منفتحة لتوسيع علاقاتها مع البلدان المتقدمة في شتى الميادين . واليوم ، يمكننا القول إنه قد تحققت بداية طيبة في بعض الاتجاهات . فبصورة عامة ، قطع شوط كبير في اكتشاف الفرص المتبادلة لتطوير العلاقات ، والاستفادة منها .

وسنواصل تعزيز تضامننا مع البلدان النامية ، كما سنواصل التعاون معها في الاضطلاع بمهامنا وحسم مشاكلنا المشتركة . ولهذا السبب على وجه التحديد ، انضمت منغوليا مؤخرا إلى حركة عدم الانحياز . وإذ قمنا بهذه الخطوة فإننا كنا ننطلق أيضا من فرضية أن الرسالة التاريخية للحركة مازالت بعيدة عن الاكتمال وأن دورها الإيجابي في الشؤون الدولية سيظل مستمرا .

وسيمصادف هذا العام الذكرى الثلاثين لانضمام جمهورية منغوليا الشعبية إلى الأمم المتحدة . وخلال هذه السنوات ، سعت منغوليا إلى المساهمة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى صيانة السلم وتعزيز التفاهم والتعاون الدوليين . وأود أن أذكر هنا أنه بناء على مبادرة من بلدي ، اعتمدت الأمم المتحدة والهيئات التابعة لمنظومتها العديد من الوثائق الهامة التي تتعلق بقضايا مثل حق الشعوب في السلم ، وأسبوع نزع السلاح للنهوض بأهداف نزع السلاح ، والسنة الدولية لمحو الأمية ، وكذلك عددا من المسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الأهمية بمكان أن أؤكد هنا على أن الأمم المتحدة لم تعد بالنسبة لنا ساحة للتنافس والمجابهة في المجال الأيديولوجي . ونحن نعتبرها مركزا أصيلا لمواءمة وتنسيق أعمال الأمم في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة . ويرى الوفد المنغولي أن المقترحات التي طرحها ممثلو شتى البلدان لصالح تحسين هذه المنظمة تستأهل أقصى قدر من العناية والنظر المتأن والشامل .

ونحن نضم صوتنا إلى أصوات ممثلي البلدان العديدة الذين أعربوا عن الامتنان للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي ستكتمل مهمته في منصبه الحالي بعد فترة وجيزة . وقد تميزت أنشطته في هذا المنصب بالبحث المستمر والحافل بالرؤى ، وبالمبادرات المبدعة ، مما يجعلها تستحق بحق إشادتنا البالغة .

السيد سنوسي (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي بسألكم

ذي بدء أن أتقدم إلى ممثلي الدول الحاضرين في هذه الدورة بأحرّ تهاني غينيا - حكومة وشعبا ، وبتهاني فخامة الجنرال لانسانا كونثي رئيس الجمهورية .

وأود أيضا أن أعرب عن اغتباط وفد بلدي البالغ لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والأربعين . كما نعرب لكم عن قناعتنا بأن أعمالنا ستكلل بالنجاح بفضل ما تتمتعون به من خصال عظيمة وخبرة دبلوماسية واسعة . وتحقيقا لهذا الغرض أؤكد لكم التعاون الكامل من وفد بلدي معكم من أجل إنجاح مهمتكم الجسيمة والهامة .

ويستحق سلفكم السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مالطة ، الاشادة منا بسبب ما أبداه من صفاء وكفاءة ومقدرة في إدارته لأعمال الدورة الخامسة والأربعين .

وأود أيضا أن أعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للمنظمة عن بالغ ارتياح وعميق امتنان حكومة جمهورية غينيا لما يبديه من تفان وإنكار للذات في خدمة قضية السلم والأمن الدوليين . وأغتنم هذه الفرصة لأبلغه مدى التقدير الذي شعر به شعبنا لرسالة السلم والصداقة التي حملها معه لنا عندما زار كوناكري خلال الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه الماضي .

إن قبول سبعة أعضاء جدد في عضوية الأمم المتحدة مؤخرا لدليل على الطابع العالمي لهذه المنظمة ، ومن المؤكد أنه سيجعل منظمتنا أكثر دينامية في العمل من أجل بلوغ مقاصدها . لذلك نود أن نحیی جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجزر مارشال ، وجمهوريات البلطيق الثلاث - ليتوانيا واستونيا ولاتفيا .

وتبدأ الدورة الحالية أعمالها في عهد جديد يتميز بزوال ظاهرة الاستقطاب الشائني للعالم التي عرقلت لمدة طويلة التقدم في العلاقات الدولية . ومنذ أواخر عام ١٩٨٩ ، والعالم يشهد أحداثا كثيرة أودعت في ذمة التاريخ الهياكل السياسية والقانونية السابقة التي لم تمكنها هشاقتها من الصمود في وجه ارادة الشعوب في تقرير مستقبلها وفرض الاحترام لحقوق الانسان باعتباره الاساس الذي يقوم عليه المجتمع البشري .

وهناك دروس عديدة يمكن استخلاصها من هذه الاحداث ، من حيث الفكر الاجتماعي والممارسة السياسية على حد سواء . وفي حين أن بزوغ هذا العهد الجديد يعطي من الأسباب ما يدعو إلى ظهور الآمال العظام في بعض أرجاء العالم ، فإنه يثير أيضا بعض الشواغل في الأجزاء الأخرى التي تهزها موجات من العنف والمذابح يمكن أن تؤدي إلى زعزعة السلم .

وفي هذا الإطار الجديد ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحاول أولا إزالة كل مخاطر الحرب ، وخصوصا الحرب النووية . وهنا يرحب وفد بلدي بالمبادرات الأمريكية الأخيرة في مجال نزع السلاح ويعرب عن تشجيعه لها . ويتعين على المجتمع الدولي بعد ذلك أن يمدّ روح التعاون إلى كل المجالات ، وخصوصا إلى مجال العلاقات الاقتصادية وإلى حل المشاكل الاجتماعية . وأخيرا ، يتعين عليه أن يضمن سيادة القانون في الشؤون الدولية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب .

إن العملية الحالية لتعميم الديمقراطية ينظر إليها في كل مكان ، باعتبارها علامة واضحة على تغير أساسي ستكون نتيجته تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي والمزيد من الرخاء . وحتى تكون هذه العملية فعالة وراسخة لابد لها من أن تعترف بالواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي للبلدان المعنية . ولن يؤدي فرض مخططات أو قوالب معينة إلا إلى الإضرار بالجهود التي تبذلها المجتمعات لتطوير نفسها وإلى عرقلة تنمية الفرد .

وفي جمهورية غينيا ، يؤدي اعتمادنا مؤخرا لقانوننا الأساسي - أي الدستور - إلى تقليل الفجوة بين تطلعات الشعب والواقع الحي . فهو يتيح لكل مواطن الوسيلة التي تمكنه من أن يعرب عن رأيه بحرية وأن يحرر نفسه . ومن أهم مظاهر التغييرات الجارية الآن في بلدي تحرير الدولة التدريجي من التزامها تجاه القطاعين الصناعيين والتجاري ، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص ، وتعزيز الملكية الفردية ، وتهيئة الظروف التي تساعد على الاستقرار الاجتماعي ، والوحدة ، والالتحام الوطني .

ومع ذلك ، فإن التجربة قد بيّنت أن تحقيق الاهداف الديمقراطية في البلدان الافريقية لا يحدث بهدوء ودون مواجهة تحديات . ومما يؤسف له أن ارادة تعميم الديمقراطية تصطدم بمصاعب تنجم عن تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي التي - وهذه نقطة ينبغي أن أؤكد عليها - لا يقدم لها الدعم الذي كنا نشوقه من المانحين . إن هذا الوضع يزيّد من تفاقم حالة العوز والشعور بالاحباط لدى شعوبنا . وهكذا تصبح دولنا أكثر اعتمادا على المؤسسات الدولية والشركاء الثنائيين .

وتدرك حكومة بلدي هذه المآزق وقد عملت على تحديد فترة للانتقال السلمي أنشئ خلالها مجلس وطني لفترة الانتقال من أجل إعداد قوانين أساسية تحكم المؤسسات الدستورية المنصوص عليها في القانون الاساسي والتي يتعين عليها أن تعمل وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات . وستنتهي فترة الانتقال في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . ثم تبدأ المؤسسات الديمقراطية التي نصّ عليها القانون الاساسي في الخروج إلى حيز الوجود في السنة التالية مع بدء أنشطة الاحزاب السياسية وتشكيل الهيئات التشريعية وقيام المحكمة العليا .

وفي افريقيا ، نجد أن حصول ناميبيا على الاستقلال قد أشرأ طيبا على الحالة في الجنوب الافريقي ، لكن تفكيك الفصل العنصري لا يزال يصطدم بمصاعب بسبب بقاء الهياكل الملازمة لهذا النظام الذي عفا عليه الزمن وبسبب استمرار العنف السياسي .

بيد أن حكومة دي كليرك أحرزت تقدما يبشر بمناخ مؤات للمفاوضات . وفي هذا الصدد ، نجد أن الاهداف الواردة في برنامج العمل الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة التي عُقدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ مازالت قائمة . وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، تحيي حكومتي جهود الامين العام وتشعر بالغبطة لبدء سريان وقف إطلاق النار مما يسمح للأمم المتحدة بإنفاذ خطتها من أجل السلم .

إن السلم في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية يستحوزان حاليا أكثر من أي وقت مضى على اهتمام المجتمع الدولي . والواقع أن حرب الخليج أفسحت المجال للأمل في إيجاد تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط . والحكومة الغينية على اقتناع بأن تحرك المجتمع الدولي تدعمه روح التراضي من قبل جميع الاطراف المعنية هو شرط مسبق لا غنى عنه لنجاح مؤتمر السلم الدولي الوشيك ، إلا أن مراعاة كل طرف لحقوق الطرف الآخر هو السبيل الوحيد الذي يفضي إلى حل عادل وشامل ودائم لتلك الازمة التي ظلت زمنا طويلا مصدرا لانشغال المجتمع الدولي .

ويرحب وفدي بالتطور الايجابي في سبيل تسوية الصراع الكمبودي ، وهو تطور تمخض عن المصالحة الوطنية التي تحققت بإنشاء مجلس أعلى يرأسه الامير نورودوم سيهانوك . وينبغ ذلك الوضع ، لسعادتنا البالغة ، بنهاية حقبة طويلة من القتال والعداوات عانت خلالها شعوب المنطقة دون الاقليمية معاناة جمة .

إن الاتفاقات التي أُبرمت مؤخرا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي تعد ، بالقطع ، تقدما مشهودا صوب نزع السلاح العام والكامل . ولكن استمرار وجود بعض بؤر التوتر واستمرار الحروب الاهلية ، هنا وهناك ، يجعلان من الصعب حتى مجرد الأمل في استتباب السلم .

ويرى وفدي أنه لايزال من المحتم تماما تهيئة مناخ معنوي وسياسي يفضي إلى القضاء على جميع الاسلحة قضاء مبرما . فمما لا شك فيه أن تقليص نفقات التسلح والميزانيات العسكرية سيترك أشارا مفيدة لا حصر لها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من مناطق العالم .

ويتبين من تحليل الموقف في الساحة الدولية أن خطر نشوب التوترات العالمية أو الإقليمية لم يعد يكمن في المواجهة الأيديولوجية - العسكرية بين الشرق والغرب ، بل في أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية ، وتزايد عبء خدمة الديون ، وضعف الدعم الذي تلقاه سياسات التكيف الهيكلي ونُدرة الموارد المالية كلها عوامل مازالت تنال من اقتصاد بلدان الجنوب . وفيما يتعلق بإفريقيا ، على وجه الخصوص ، لاتزال الديون الخارجية هي المشكلة التي ستقتضي ، بحكم ضخامتها وخطورتها ، من المجتمع الدولي التصدي لتداعياتها بصورة حاسمة وشاملة . ومن ثم يتبنى وفدي توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة التي عُقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وكُرست لإنعاش النمو والتنمية في البلدان النامية . ومن هذا المنطلق ، يؤيد بلدي مبادرة الأمين العام الخاصة بعقد مؤتمر بشأن تمويل التنمية . كما أننا نؤيد عرض الحكومة اليابانية باستضافة مؤتمر دولي بشأن التنمية في إفريقيا .

إن المسائل ذات الصلة بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة بدأت تبرز اليوم بإلحاح لم يسبق له مثيل . والواقع أن الأمم المتحدة قد دقت ، منذ زهاء عقدين من الزمان ، ناقوس الخطر منبهة إلى ما تشكله أنشطة الإنسان من تهديد للصحة البيئية لكوكبنا . ولقد أسفر الوعي بأن الأرض إنما هي تراث للبشرية جمعاء عن تضامن قوي بين الأمم من أجل بذل جهد متضافر لتسليم الأجيال المقبلة كوكبا متجدد الحيوية يعيش فيه الإنسان في وئام تام مع نظامه البيئي . ولذا تؤيد حكومتني المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ .

وتستتبع التغيرات الجارية في جميع مجالات الحياة البشرية والاجتماعية آثارا ضارة تشبى في شكل اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وفي شكل انتشار الجريمة . والواقع أن انهيار الهياكل الاجتماعية الأساسية ، والتفاوت الكبير بين المدينة والقرية ، الذي تعدّ الهجرة من الريف إحدى نتائجه الطبيعية ، يجردان الفرد من مناعته في مواجهة ضغوط وإغراءات العواصم الكبرى ، مما يتسبب في الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي مازالت تعصف بالعديد من بلدان العالم الثالث .

وفي هذا الصدد ، يرحب بلدي بالقرار الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين والخاص بإعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة باعتبارها الأساس الطبيعي للحياة في المجتمع وعاملا من عوامل التنمية وسندا للفرد . ومن ثم ، تندرج مسألة عقد مؤتمر عالمي ١٩٩٥ يكرس للمرأة في إطار استراتيجية مكافحة الانحرافات الاجتماعية . أما عن اتفاقية حقوق الطفل فهي تعدّ في غينيا بمثابة تجسيد لارادة المجتمع الدولي في تعزيز التعاون متعدد الاطراف بما يحقق صالح الطفولة .

ولا يغوتني ، وأنا أتكلم أمام هذه الجمعية الموقرة ، تناول مسألة الهجرة الجماعية الناجمة عن الازمة الليبرية التي تشكل مثالا مؤلما على الفواجع التي يمكن أن تسببها الاضطرابات السياسية داخل بلد أو منطقة دون اقليمية . ذلك أن المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة التي تنشأ عنها تؤثر على جميع بلدان المنطقة دون الاقليمية . ففي غينيا يثير تدفق زهاء نصف مليون لاجئ بمورة جماعية ومفاجئة مشاكل اقتصادية وبيئية فضلا عن المشاكل المتعلقة بالإيواء والصحة والخدمات الصحية . والواقع أن تلك الازمة التي أغرقت ليبريا في عملية إبادة جماعية وجرت عليها خسائر مادية فادحة ، لن تمل إلى خاتمة سعيدة إلاّ بذوبان جميع الحساسيات السياسية في إجماع وطني على وضع حد نهائي لآلام الشعب ومعاناته الجمة . ويجدر بي في هذا المقام التنويه بجهود بلدان المنطقة دون الاقليمية التي حاولت ومازالت تحاول احتواء الازمة آنفة الذكر . وباسم حكومتي ، أود أن أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى ، تقديم مساعدة متوسطة وطويلة الأجل للاجئين الليبريين وللشعوب التي أكرمت وفادتهم .

ولئن كانت السنة المنصرمة قد شهدت تغيرات سياسية واجتماعية كبرى بدلت وجه كوكبنا من الناحية الجغرافية - السياسية مما يعزى إلى الدور البناء الذي اضطلع به منظمنا العالمية في العمل على حل الصراعات الاقليمية وفي الكفاح من أجل إقامة عالم أكثر عدلا ورخاء وديمقراطية . ولقد بدأ يخرج إلى حيز الوجود إطار جديد للعلاقات الدولية ، إطار لحضارة جديدة تتمثل قيمها في الحرية والديمقراطية والحوار والتعاون والسلم .

السيد امبونيمبا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن
أنقل إليكم رسالة السلم والصداقة والتضامن الموجهة لكم من سعادة الماجور بيير
بويويا رئيس اللجنة المركزية لحرب "أوبرونا" ورئيس جمهورية بوروندي .
وأود أن أعرب لكم ، باسم حكومة بوروندي ، عن حار وخالص التهاني على توليكم
رئاسة أعمالنا . ومما لا شك فيه أن مداولاتنا ستكلل بالنجاح بفضل حنكتكم الدبلوماسية
وتمسككم بالمثل العليا القائمة على السلم والتعاون الدولي . والمجتمع الدولي
باختياركم لرئاسة الجمعية العامة قد وضع ثقته في شخصكم وفي بلدكم ، المملكة
العربية السعودية التي تربطنا بها علاقات طيبة للغاية . وإنني لأطمئنكم إلى كامل
تأييد وفدي لكم في العمل على أداء مهمتكم النبيلة على نحو يرضي المجتمع الدولي
بأسره .

وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين الذين أثق في أنهم سيبدلون كل ما في وسعهم لمساعدتكم في تحمّل مسؤولياتكم الجسام .

كما أنقل تقديرنا وامتناننا لسلفكم ، صاحب السعادة السيد غيدو دي ماركسو ممثل مالطة ، الذي ترأّس أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة بقسّرة فائقة ودينامية وتغان وكان موضع فخر للأمم المتحدة ولوطنه .

وختاما ، أنقل شكري القلبي للأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبذله من جهود موفقة لا تكل من أجل الحفاظ على السلم والامن في العالم .

وتنضم جمهورية بوروندي إلى سائر الوفود في تهنئة الاعضاء الجدد في أسرة الأمم المتحدة والترحيب بهم وهم : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا المتحدة ، وجمهوريات ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

وفي رأينا أن انضمام شطريّ كوريا إلى الأمم المتحدة في وقت واحد لن يكون خاتمة للعمل من أجل توحيد الأمة الكورية ، وهو العمل الذي سار شوطا كبيرا في هذا الاتجاه . ولنا أن نتعشم أن نكون هنا في المستقبل القريب عندما تكلل جهود التوحيد بالنجاح ، ويتحول حلم الشعب الشقيق إلى حقيقة في نهاية المطاف .

وقبل أن أوضح آراء بلادي بشأن بعض المسائل ذات الأهمية للمجتمع الدولي بأسره ، أود أن أتكلّم بإيجاز عن الموقف الراهن في بوروندي .

منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تتابع حكومة الجمهورية الثالثة هدفها وهو : استعادة الوحدة الوطنية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية للجميع في إطار ديمقراطية حقيقية . وكما قلت من قبل من فوق هذا المنبر ، فإن شعب بوروندي يود العيش في سلام ونظام وهدوء . إننا نريد أن يكون وطننا آمنا للجميع ، نريد وطننا متحدا إختفت منه الكراهية وولّى منه الانتقام إلى الأبد .

والوحدة الوطنية ، كما يعرف الاعضاء جيدا ، هي طليعة التقدم وحجر الزاوية فيه . وما برحت حكومة بوروندي تقرن أقوالها بالأفعال باتخاذها تدابير ملموسة لتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة .

وإن تشكيل حكومة للوحدة الوطنية ، وتكوين لجنة للوحدة الوطنية ومجلس للأمن الوطني وإعادة اللاجئين إلى وطنهم بشكل مكثف ، تشكل كلها براهين لا تقبل الجدل على رغبة حكومة الجمهورية الثالثة في بناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالعدالة والرفاهية . وبفضل سياسة الحوار والتعاون التي تميز الأنشطة السياسية للرئيس بايوييا وحكومته ، أقر شعب بوروندي ميثاق الوحدة الوطنية بأغلبية ٨٩,٢١ في المائة من الأصوات . وكان اعتماد الميثاق في ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ انتصارا على قوى التفرقة والانانية والظلم . وبذلك يكون شعب بوروندي قد نبذ الانقسام وحكم الغاب والبغضاء وجميع أشكال الإقصاء . ويصبح هذا الميثاق الأساس للمؤسسات المزمع انشاؤها في بلدنا* .

وبعد أن قطع شعب بوروندي هذا الشوط عن طريق الوحدة ، يعمل الآن على تحقيق الديمقراطية في حياته السياسية . وقد قدمت اللجنة الدستورية المشكلة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩١ تقريرها في الأيام الأخيرة الذي أكدت فيه القيم التي يمكن أن تعززها الديمقراطية وعالجت فيه موضوع التعددية السياسية ، واقترحت فيه شكل المؤسسات الرئيسية للدولة وطريقة تنظيم هذه المؤسسات وأدائها لعملها . ولكي تبين اللجنة أن الوحدة ينبغي أن تظل هي الأساس للديمقراطية ، اقترحت إنشاء مجلس وطني للوحدة ، والإبقاء على مجلس الأمن الوطني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كمؤسستين دائمتين . وستعمل اللجنة الدستورية على تشجيع وتنظيم المناقشة في جميع أنحاء البلاد حتى يتمكن الشعب من التعبير عن رأيه في المؤسسات المقترحة . وستجرى الموافقة على دستور بوروندي خلال الاستفتاء الذي يتم في بداية عام ١٩٩٢ .

وي يدعم دستور بوروندي المقبل سياسة الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وهي السياسة التي تتبعها الحكومة منذ أربع سنوات . وقد تجلّت هذه السياسة في التصديق على الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب .

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد النعمة (قطر) .

ولا يمكن للسياسة الهادفة للوحدة الوطنية أن تتجاهل قضية اللاجئين . ولهذا السبب ، أعدت الحكومة جميع الترتيبات الضرورية وهيئات الظروف المساعدة على إعادة لاجئي بوروندي طوعية إلى وطنهم . وعاد بالفعل ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ لاجئ استقر بهم المقام في البلاد ، وما زال الآخرون يغدون .

وقد أسهمت جمهورية تنزانيا المتحدة ، التي وفرت لفترة من الزمن المأوى للأغلبية الساحقة من لاجئينا ، في الحل النهائي للمشكلة عندما وقّعت مع بوروندي ، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اتفاقاً تم بمقتضاه تشكيل فريق عامل للنهوض بالحلول النهائية لمشكلة لاجئي بوروندي في تنزانيا . ونحن نكنّ تقديرنا فائقاً للجهود التي تبذلها جمهورية تنزانيا المتحدة الصديقة والشقيقة التي وعدت بمنح الجنسية التنزانية للاجئين البورونديين الذين اختاروا لسبب أو لآخر الإقامة النهائية في ذلك البلد . وبذلك لا يصبح هناك مجال للحديث عن مشكلة لاجئين بورونديين في تنزانيا .

وقد سادت شعب بوروندي موجة من مشاعر التضامن مع العائدين إلى أرض الوطن من الأشقاء والشقيقات . ويسرني أن أعلم الجمعية بأنه قد خُصّ أسبوع للتضامن مع اللاجئين البورونديين في الفترة من ١٠ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ . وفي هذا السياق ، قدم الشعب إلى أشقائه الأغذية والملابس ومواد البناء ناهيك عن المساعدات المالية . ولكن الاحتياجات تظل هائلة ، وستلقى أي مساعدة من المجتمع الدولي كل الترحيب . ونغتني هذه الفرصة لكي نقدم شكرنا القلبي للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية والمانحين الأفراد الذين قدموا الدعم لجهودنا .

وبالرغم من سياسة الإصلاح الاقتصادي المتسمة بالشجاعة والتي نتبعها منذ عام ١٩٨٦ بمساعدة مؤسستي بريتون وودز أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من مصادر التمويل ، وبالرغم من تحقيق بعض النتائج المشجعة ، فما زال بلدي يواجه مشاكل اقتصادية خطيرة . وتتصل هذه المشاكل أساساً بتدهور أسعار البن ويكون بوروندي محرومة من السواحل . ومن أجل إيجاد حلول لتلك المشكلات الاقتصادية يسعى المجلس الاجتماعي والاقتصادي في بوروندي إلى إيجاد السبل والوسائل لتحقيق تنمية متناصفة .

وقد أصبحت مقترحاته الآن موضع مناقشة وطنية واسعة النطاق . وتحاول الحكومة توعية الشعب بالخلل القائم بين أعداد السكان والموارد ، وهو الوضع الناجم عن الانفجار السكاني .

وتنظم حكومتي حملة على مستوى الأمة لكي توضح أن انتهاج سياسة قوية لتنظيم النسل أمر حيوي إذا كنا نريد الاستمرار في إطعام شعبنا وضمان تنميته .

وبالرغم من الأولوية العالية التي نوليها للسياسات الداخلية ، فإن وطننا ليس معزولا في برج عاجي ، فهو ما برح مفتوحا على العالم . ونحن مقتنعون أن هذا العصر هو عصر التكافل والتضامن بين الأمم والمناطق والشعوب . وبوروندي تبني على مدى السنوات الأربع الأخيرة علاقات سياسية خارجية تقوم على الثقة والحوار والتعاون .

ولا ريب في أننا نمر بمرحلة حاسمة وتاريخية فريدة ينبغي أن تتضافر فيها كل الجهود من أجل توطيد جميع الاتجاهات الايجابية البازغة توطيدا لا رجعة فيه بحيث تكتسب العلاقات بين الدول بعدا جديدا . وهذه الدينامية الجديدة التي تميز اليوم العلاقات الدولية بعد تحررها من الحرب الباردة تشكل أملا كبيرا في الاستقرار ، وتفتح الطريق أمام آفاق السلم والوفاق والتعاون التي تسمح لمنظمتنا وأميننا العام بالاسهام على نحو قدير في مبادرات ملموسة لتسوية مراعات عديدة طال أمدها .

وفي هذا السياق تسنى في بعض الحالات إيجاد حلول دائمة لمراعات استمرت سنوات طويلة . ويمدق هذا على أنغولا ولبنان وكمبوديا وغيرها . كما بُذلت في مناطق الصراعات الأخرى جهود حقيقية تستهدف إحلال السلم . وإن البعثات التي كللها النجاح بالفعل واستعادة الثقة بمنظمتنا يشكلان سببين جادين يدعوان للارتياح ويبعثان بوجه خاص على الأمل . ويأمل بلدي أن تكتشف جميع الأطراف المتصارعة مزايا الحوار والتشاور لأنهما الوسيلتان الوحيدتان الكفيلتان بأن تفضيا إلى إحلال السلم .

وإنني إذ أتكلم عن الصراعات في بلدان معينة ، أجد لزاما عليّ أن أشير إلى الصراع الذي يعصف برواندا ، ذلك البلد المجاور والصديق لبوروندي والذي تربطه ببلدي صلات متينة نسجتها الجغرافيا والتاريخ والثقافة . كما أن رواندا وبوروندي بلدان متكاملان على الصعيد الاقتصادي . فهما ينتميان إلى تجمعات اقليمية واحدة مثل المجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاغيرا ، ومنطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي افريقيا . وهذه الأسباب كلها هي التي جعلت بوروندي تشارك في جميع اللقاءات الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لازمة رواندا ، وهي التي تجعلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار المواجهة المسلحة التي تسبب خسائر في الأرواح وتدمر الإمكانيات الاقتصادية لرواندا .

ونحن نوجه نداء ملحا إلى أطراف الصراع بأن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نسييلي في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١ ، وأن تشرع على وجه السرعة في مفاوضات تستهدف إيجاد حل دائم . ونحن نؤكد مجددا من جانبنا التزامنا بدعم كل عمل يشجع على عودة السلم إلى هذا البلد الشقيق .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، نتابع باهتمام كبير التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا من أجل إلغاء قوانين الفصل العنصري ، وندعوها الى مواصلة المفاوضات مع الحركات المناهضة للفصل العنصري بغية إزالة نظام الفصل العنصري إزالة نهائية .

وترى بوروندي أن ذلك يتطلب جهودا هائلة تتطلب كيما تؤدي ثمارها تفهم وتأييد المجتمع الدولي بأسره . ويوجه وفدي نداء صادقا الى سكان جنوب افريقيا بأسرهم بأن يوحدوا صفوفهم ليكسبوا هذه المعركة التي يتطلب الانتصار فيها كثيرا من الشجاعة وضبط النفس .

أما فيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فنحن مقتنعون بأن السلم يمكن إحلاله اذا ما قبلت أطراف الصراع أن تجلس الى مائدة المفاوضات . ولذا تأمل بوروندي أن يتم تنظيم مؤتمر دولي عن الشرق الاوسط حتى تتمكن شعوب هذه المنطقة من العيش في سلم . إن الشعب الفلسطيني له الحق في وطن ، في دولة ذات سيادة ، داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . ولذا يؤيد بلدي ويشجع جميع المبادرات الرامية الى إحلال السلم بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي .

إن أنظارنا جميعا تتجه الآن نحو مؤتمر السلم الدولي المقبل الذي يهذه السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في سبيل عقده جهودا دؤوبة في مواجهة صعب شتى من أجل التوصل الى صيغة مقبولة لكل طرف من الاطراف المعنية . ويامل وفدي أن تتوج هذه الجهود بالنجاح الذي يرتتهن بشرط ضروري هو تعاون جميع الاطراف المعنية تعاوننا صريحا وتحليها بالالتزام .

وقد أظهرت أزمة الخليج مرة أخرى مدى هشاشة السلم في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم . فقد كان غزو الكويت ثم ضمها على يد العراق عملا عدوانيا أدانته المجتمع الدولي بأسره . فهو عمل يشكل انتهاكا للقانون الدولي . إذ أن من واجب كل بلد ، أيا كانت قوته ، أن يحترم السلامة الاقليمية للدول الاخرى وأن يمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وأن يتجنب اللجوء الى القوة في تسوية الخلافات . فقيام الدول الكبرى بغزو واحتلال الدول الصغرى أمر لا يمكن السكوت عليه في عصرنا .

إن التعبئة التي أوجدتها أزمة الخليج من أجل الدفاع عن القانون الدولي يجب أن تستمر دفاعا عن حقوق الانسان والشعوب حيثما جرى انتهاكها . أما انتهاج سياسة الكيل بمكيالين في الحالات المتماثلة فيعني موت القانون الدولي كما قال السيد فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية من هذا المنبر في السنة الماضية . إن الامر يمثل تحديا لا مفر من التصدي له بنجاح ، لأن هذا هو السبيل الوحيد لإعادة السلم الى هذه المنطقة .

كما ندعو أصدقاءنا في يوغوسلافيا الى أن يتحلوا بالشجاعة السياسية اللازمة ويجلسوا ، بمساعدة الوسطاء ، الى مائدة مفاوضات سعيها الى إعادة السلم سريعا الى بلدهم .

وبالإضافة الى المشاكل التي أشرت اليها توا ، استهلكت افريقيا مرحلة هامة في تاريخها تتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسساتها . غير أن الديمقراطية إن لم تتركز على قاعدة اقتصادية متينة لن تكون سوى سراب خادع وسيكون مقضيا عليها بالفشل في مهدها . ولذا فإن افريقيا ، شأنها شأن بقية العالم الماضية على هذا الطريق ، تحتاج الى الاهتمام الكبير نفسه والى مزيد من الدعم كيما تتمكن هي أيضا من تسجيل اسمها في صفحة من صفحات تاريخ الديمقراطية .

إن الأمم المتحدة ، التي يحق لها أن تفخر الآن بالدور الطليعي الذي اضطلعت به في الآونة الأخيرة ، قد استعادت مكانتها السابقة وأخذت سلطتها المعنوية تتوطد وتتعزيز . كما أنها تؤدي ، بتوجيهها المجتمع الدولي على طريق الوثام السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، دورا فائق الأهمية .

وعلينا أيضا أن ندرك أن التنمية والسلم ، أي الامن الذي تسعى منظمنا الى إحلاله وتعزيزه ، لا ينفصلان عن نزع السلاح الذي هو وسيلة لتحقيقهما وليس غاية في ذاته .

وتحيي حكومة بوروندي المبادرة التي قام بها مؤخرا الرئيس الأمريكي جورج بوش بإعلانه عن تدابير هامة في مجال نزع السلاح . ونأمل أن تحتذي الدول النووية الأخرى هذا المثل ، وأن تتلو هذه المرحلة مراحل أخرى بغية التوصل الى نزع كامل للسلاح .

إن الذي يشكل عاملا إيجابيا للغاية لصالح نزع السلاح هو أن مفهوم الأمن قد أصبح اليوم أوسع نطاقا ، وأن جوانبه غير العسكرية ، أي الاستقرار السياسي ، واحترام حقوق الانسان ، وشرعية الحكومات ، وأحوال معيشة الناس ، والبيئة أمور أصبحت تكتسي الآن أهمية متزايدة ويتم الربط بينها كلها .

ومن شأن تحقيق النجاح في مجال نزع السلاح أن يحرر موارد كافية تتيح للأمم المتحدة أن تحقق السلم والأمن اللذين لا يمكن فصلهما عن مسؤولياتها الأخرى التي أناطها بها الميثاق ، وهي تحسين ظروف الحياة في العالم أجمع ، وخاصة عن طريق تنظيم علاقات اقتصادية دولية منصفة .

ونحن نشعر بالقلق إزاء الخطر الحقيقي المتمثل في نقص الموارد المخصصة لتمويل التنمية . فقد أصبح الطلب على رأس المال الخارجي في الوقت الحاضر أعلى من العرض في أعقاب ظهور احتياجات اقتصادات أوروبا الشرقية واحتياجات الاتحاد السوفياتي الآخذ في التغير . وقد سبق لوفدي أن أوصى بانتباه شديد إلى التصريحات المطمئنة التي أصدرتها البلدان والهيئات المانحة للمعونة والتي تفيد أن البلدان النامية ستظل تحمل على تدفقات التمويل ذاتها . ونحن نشيد بالموقف الذي اتخذته البلدان السبعة الأكثر تقدما من الناحية الصناعية في مؤتمر قمته الأخير ، ونشجع جميع متخذي القرارات في هذه الفئة الهامة من البلدان على إظهار تضامنهم الفعال مع بلدان الجنوب .

ونأمل أن تلحق الأفعال بالأقوال ، وخاصة في هذه الفترة التي تتعرض فيها إفريقيا لمخاطر التهميش الهائلة . ولذا فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، وهي الفكرة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف خلال الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وإذا ما كان لنا أن نحقق نتائج ملموسة ، فلا بد من الإعداد الجدي لهذا المؤتمر الذي سيتمثل هدفه - ضمن جملة أمور - في تحديد موارد التمويل المحتمل واستنباط آليات تمكن من تخصيص الموارد اللازمة لوضع برنامج للتنمية والنمو .

إن أزمة الدين ، التي أثارت حسرتنا لسنوات عديدة ، لا تزال - للأسف - حادة . فحتى الآن لم تحقق شتى المقترحات والمبادرات التي قدمت لمواجهة هذه الأزمة نتائج ملموسة بل على النقيض من ذلك ، لا تزال هذه الأزمة تمسك ، على نحو متزايد ، بخناق البلدان النامية بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة وإن كانت بعض البلدان قد استفادت من شتى التدابير الرامية إلى إلغاء الدين أو تخفيفه أو إعادة جدولته فيبدو أن الوقت قد حان ، لاتخاذ خطوات عملية عالمية شجاعة حيال كل البلدان المدينة في العالم النامي .

ومع ذلك ، فالحالة في إفريقيا وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء تتطلب ، كما اعترف الأمين العام مؤخرا ، اتخاذ خطوات أكثر جراءة ومعاملة استثنائية بالنسبة للدين الرسمي وشبه الرسمي بالإضافة إلى الديون التجارية والخاصة والديون المتعددة الأطراف ، لذا ، نؤيد تمام التأييد مقترحاته الرامية إلى تخفيض هذه الأنماط من المديونية أو إلغائها .

وفي مجال آخر ، تم منذ فترة وجيزة هنا في مقر منظمتنا البحث والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . ومن مزايا هذه العملية أنها برهنت على أن أي برنامج اقتصادي ، مهما كان واضحا وجيدا ، لا يمكن أن يحقق أي شيء ما لم يمول تمويلًا كافيًا . وقد شخمت مسببات فشل هذا البرنامج كما حددت إمكانيات الاقتصاد الإفريقي لعام ١٩٩١ وما يتجاوزها . ويأمل وفد بلادي في أن تبدي البلدان المانحة ، من جانبها ، مزيدا من الالتزام يعود بالنفع على الإطار الجديد لبرنامج التعاون الدولي الذي شرع فيه تحقيقا لهذه الغاية وذلك لضمان المزيد من تعبئة الموارد لإفريقيا .

إننا نرحب بالمبادرة اليابانية الخاصة باستضافة المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا الذي سيعقد في اليابان في عام ١٩٩٣ بمشاركة رؤساء الدول

الافريقية ويحدو بلادي الامل في أن يجري الإعداد بعناية للاجتماع التحضيري الذي سيسبق هذا المؤتمر والذي سيعقد في اليابان في العام القادم .

وبالرغم مما يحيط بالاقتصاد العالمي من عدم يقين ومخاطر تهميش القارة الناجمة عن التجارة الاقتصادية الدولية ، فمن غير المتصور إطلاقاً أن يثنى ذلك الشعوب والحكومات المتأثرة بالازمة عن عزمها . ففي الوقت الراهن ، يقوم عدد كبير من البلدان النامية ، بما فيها بلادي ، بتنفيذ برامج تكيف هيكلية لكن لا تزال نتائج هذه الإصلاحات الاقتصادية محدودة وتكلفتها الاجتماعية باهظة .

وبغية إعادة انطلاق النمو الاقتصادي والتكامل في القارة الافريقية ، قام رؤساء دول وحكومات بلداننا ، في اجتماع قمة أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٣ الى ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٩١ ، بالتوقيع على معاهدة انشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي . لذا ، نناشد المجتمع الدولي أن يسهم بمعونة متزايدة لتحقيق هذا الهدف .

إننا نعتبر مشاكل التخلف والفقر من بين مسببات الصراعات التي تشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين . وفلا عن ذلك ، نعتقد أنه بدون سلم يضحى من المستحيل السعي الى تحقيق التنمية ، وبغير التنمية يستحيل على شعوب البلدان النامية أن تتصور إقرار سلم حقيقي سليم ومشرف بالنسبة للجميع .

إن افريقيا التي تحتل ربع الكرة الأرضية ، والتي ستشكل في بداية القرن القادم خمس سكان العالم ، تستحق اهتماماً خاصاً . فهذه المشاكل الهائلة متوثرة - إن أجلاً أو عاجلاً - على البشرية جمعاء . إن العالم الذي يتجاهل قارة يمثل هذه الإمكانية سيظل عالماً فقيراً الى الابد .

إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيعقد في غضون بضعة أشهر في ريو دي جانيرو . وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقدير بلادي للجهود التي بذلتها بالفعل اللجنة التحضيرية لهذا الاجتماع الهام . ويحدونا الامل في أن تفي نتائج هذا المؤتمر ، الذي أطلق عليه فعلاً "مؤتمر قمة كوكب الأرض" بالامال العراض المتمثلة في حماية كوكبنا وأن يولى الاهتمام الواجب للشواغل الرئيسية للبلدان النامية .

وإذ نلمح في الافق دلائل عالم يسوده السلم وقد تخلص من وسائل التدمير الشامل ، يحدو وفد بلادي الامل في أن يشعر الالف من بني البشر الذين تتهددهم المجاعة

والفقرة والمرض بأن عالم السلم هذا سيكون عالمهم أيضا . أي يكون لدينا عالم يسوده التضامن النشط . إن ما يتعرض للخطر هو السلم العالمي . وقد يكون هذا أكبر تحد واجهته منظمنا .

السيد ولد ديدى (موريتانيا) : سيدي الرئيس ، إسبحوا لي باسم الجمهورية الاسلامية الموريتانية أن أعرب للسفير الشهابي عن تهانئي الحارة بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس جمعيتنا العامة .

ولم يكن اختياره لتولي هذا المنصب السامي من محض المدفة ، وإنما يبرهن بجلاء على ما يتحلى به من خلق حميد وعلى المكانة المرموقة التي تتبوؤها بلاده المملكة العربية السعودية الشقيقة على الصعيد الدولي .

إنني لواثق من أنه بفضل تجربته وكفاءته ستتم رعاية أشغال هذه الدورة السادسة والاربعين بمزيد من الفعالية والإحكام وبدون توان .

ونحن نؤكد له استعدادنا التام لمؤازرته في القيام بأعبائه الجسيمة والشاقة .

كما نجدد لسلفه معالي السيد غيدو دي ماركو نائب رئيس وزراء مالطة ووزير خارجيتها الإعراب عن إعجاب وتقدير وفدنا للطريقة المستنيرة التي قاد بها أعمال دورتنا السابقة .

ولا يغوتنا أن ننوه بما يقوم به سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام لمنظمنا من سعي دؤوب لخدمة السلام ، مجددين له تهانينا الحارة ، ومؤكدين له استعدادنا للتعاون معه .

ويطيب لي كذلك أن أحيي وفد كمبوديا برئاسة سمو الأمير نورودوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى .

ونأمل أن يُغضي مسار المصالحة والحوار الذي انطلق بعنايته الى سلام عاجل في ربوع هذه البلاد العزيزة علينا .

إن انضمام جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى حظيرة الأمم المتحدة يشكل حدثا هاما . وأملنا أن يشجع هذا الحدث هاتين الدولتين المديقتين على مواصلة الحوار بينهما من أجل تحقيق وحدة أمتها .

وإن تواجد لاتفيا واستونيا وليتوانيا بين ظهرانينا اليوم يكرس استعادة هذه البلدان لسيادتها ونحن نعرب لكل منها عن أصدق ترحابنا . كما نحبي بحرارة قبول جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، الامر الذي سيعزز بدون شك عالمية منظماتنا التي أصبح جميع سكان العالم تقريبا يتبنون أهدافها ومبادئها .

لقد جرى العديد من الاحداث في العالم ، منذ دورتنا الاخيرة ، منها ما يدعو للأمل ومنها ما يينذر بالخطر . فطموح الشعوب الى الحرية والديمقراطية قد تعزز على إثر تراجع الصراعات الايديولوجية . ولكن أزمة الخليج واستمرار وجود عدة بؤر توتر والاحداث في أوروبا الشرقية ، تبرز محدودية تأثير هذه التغييرات ومدى المشكلات التي قد تنطوي عليها .

وإذا كنا نرتاح ، بكل تأكيد لتوطيد التعاون بين القوى العظمى ولما تحقق من تقدم في مجال الديمقراطية وانحسار الحواجز الايديولوجية ، فإن ما تم إحرازه في الحق ، في هذا الصدد ، مهما كان ذا دلالة بالغة لا يمكن أن يحقق الغرض المنشود خارج العدالة الحقبة التي لا تقيم وزنا للمصالح الخصوصية .

ففي الشرق الأوسط ما زال شعب فلسطين المضطهد ضحية لعدوان قوات الاحتلال . ومن اللازم العمل على حل المشاكل المطروحة . ولا يمكن لأي حل أن يؤتي أكله بدون مشاركة الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير ، ممثله الشرعي والوحيد ، والاعتراف بحقوقه الثابتة في إقامة دولته على أرضه .

إن الجمهورية الاسلامية الموريتانية تؤيد عقد مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط ، وهي مرتاحة للمبادرات المتخذة في هذا الصدد .

وفي منطقة الخليج ، أسفرت الازمة عن تحديات بشرية ومادية جسيمة . حيث تركت الحرب هذه المنطقة بأسرها مشغنة بالجراح . وإذا كنا نشاطر إخواننا الكويتيين أفراحهم باستعادة السيادة على أرضهم ، فإننا لا يمكن أن نتغاضى عن مأساة الشعب العراقي المحروم من الغذاء والدواء بالرغم من التوصيات الصادرة عن البعثات الموفدة من قبل الأمم المتحدة .

وفي الصحراء الغربية ، يبعث التطور الجاري حاليا الكثير من الآمال في اقتراب نهاية هذا النزاع بين الأشقاء . فإعلان وقف إطلاق النار منذ ٦ أيلول/سبتمبر المنصرم ، وممارسة بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية فعليا لمهامها ، والإرادة الطيبة التي أبدتها الأطراف المعنية ، كل ذلك من شأنه أن يقود إلى السلام في المنطقة . وهذا يُعد إسهاما قيّما في تشييد صرح المغرب العربي الكبير . ونحن من جانبنا لن ندخر جهدا من أجل دعم مسيرة هذا السلام الذي شرعته الأمم المتحدة ونؤكد لها مساندتنا الدائمة له .

في جنوب افريقيا نتابع باهتمام بالغ تطور الوضع ونأمل أن يكون بشارة خير بالنسبة لمستقبل تلك المنطقة .

وفي أنغولا فإننا نحيا اتفاقية السلام الموقعة في ٣١ أيار/مايو الماضي بين حكومة جمهورية أنغولا الشقيقة والاتحاد الوطني من أجل التحرير الكامل لأنغولا . ونحن مرتاحون لروح التعاون البناء الذي مكن من توقيع هذه الاتفاقية ، ونتمنى أن نرى أبناء هذا البلد يُقبلون جادين ومتحدين على تادية المهمة الشريفة المتمثلة في إعادة تعمير بلادهم وتنميتها .

وفي ليبيريا ، لاحت تباشير استتباب الهدوء في ربوع هذا البلد بفضل الحكمة الافريقية . ولقد شجعت جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الأشقاء المتنازعين على الجلوس حول طاولة المفاوضات . ونأمل أن تتجسد روح الأخوة والوثام في سلام دائم وحياة طبيعية في هذا البلدا الشقيق .

وفيما يخصنا نحن ، فإننا شرعنا مع إخواننا السنغاليين في مباحثات لتجاوز الأحداث التي أشارت قلائل عنيقة سنة ١٩٨٩ في المنطقة ، وأسفرت عن الكثير من المعاناة الاليمة . ونتمنى فتح صفحة جديدة في علاقاتنا ، وأن تترك التوترات وهواجس الإتهام المجال للعلاقات الطبيعية التي تملئها علينا أوامر التاريخ والجغرافيا والصلات البشرية .

في آسيا ، كما في أمريكا اللاتينية ، مكنت إرادة وتصميم الحكومات من تسوية عدد من النزاعات . فقد أحدث مؤتمر القمة المنعقد في شهر تموز/يوليه الماضي في غوادالاخارا ، بمشاركة رؤساء اسبانيا والبرتغال ودول أمريكا اللاتينية ، إطارا جديدا للتشاور والتعاون . ونتمنى أن يساهم هذا المنتدى ، في توطيد السلم في العالم .

وفي أفغانستان نواصل متابعة تطور الوضع ، ونأسف لعدم تحقيق السلام بين إخواننا الافغان بالرغم من توقيع إتفاق منذ ثلاث سنوات مكن من إنسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد المسلم .

وفي قبرص طال الوقت دون أن تتجسد الآمال التي بعثتها وساطة الامين العام للأمم المتحدة في توقيع إتفاقية سلام نهائي ودائم . وندعو الاطراف لمواصلة الحوار البناء من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة يضمن لجميع مكونات شعب قبرص الأمن والعدالة الاجتماعية .

إذا كان يجدر بنا اليوم أن نرتاح لوجود بعض الاتجاهات الايجابية نحو تسوية المشاكل السياسية ، فإنه ما زال يشغل بالنا كثيرا تفاقم الازعاج الاقتصادي والاجتماعي لما يزايد على ثلثي البشرية . فإضافة الى الظروف التي كانت تمتدح بالصعوبة من قبل ، فقد أدت إنعكاسات حرب الخليج الى استنزاف موارد هامة وصرفها عن العون التنموي الذي كانت مخصصة له . ولم يفد تعدد المنتديات التي تناقش فيها مشكلات التنمية في تحسين الوضع ، ولكنه على العكس من ذلك زاد من مشاعر الإحباط وخيبة الأمل . وما فتئ حجم المساعدة الثنائية يتضاءل ، وأصبحت يوما بعد يوم أكثر ارتباطا بقبول المعتقدات والانماط التي يملئها المانحون دون مبالاة بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب المستفيدة . ومؤسسات التمويل الدولية بالإضافة الى كونها تتجه أكثر فأكثر الى مضاعفة القيود المفروضة ، فإنها قد اضطرت الى توسيع مجال تدخلها في اتجاهات أخرى إشر التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية ودون زيادة مناسبة في مواردها .

ولكن بالرغم من ذلك كله ، فنحن متفائلون ونأمل أن تحظى مطالب الدول السائرة في طريق النمو بالقبول ، وذلك بتخفيف المديونية وتأمين عادل لمواردها الخام وحرية دخول منتوجاتها الى أسواق الدول المصنعة وزيادة العون المخصص للتنمية الى غير ذلك . وأكثر من أي قارة أخرى ، تعيش افريقيا أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في نفس الوقت الذي تعمل فيه التحولات الاجتماعية والسياسية على تحرير طاقات المواطنين وتجعل ظروف التنمية أكثر ملاءمة . وبدون انتعاش لاقتصادياتنا يتوقع حدوث مأسا بشرية تتمثل في المجاعة والتفكك الداخلي والنزاعات بين الدول . وعلى مستوى القارة ، فإن درجة الاهتمام بهذه الوضعية قد تجسدت في إقرار قمة الوحدة الافريقية الأخيرة في أبوجا لمعاهدة تنشء المجموعة الاقتصادية الافريقية الرامية الى تحقيق الاندماج الاقتصادي للقارة .

إن الوضع الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو ، وبصورة أخص إفريقيا ، يحتم البحث عن حلول تمكن بلداننا من توفير موارد داخلية والحصول على وسائل جديدة من أجل ضمان إنطلاقتها الاقتصادية . وإذا لم يتم عمل شيء من هذا السبيل فإن اجراءات التقويم وبرامج التصحيح البنوي لن تخفف من معاناة الشعوب الأكثر فقرا ولن تؤمن لها مستقبلا أفضل .

لقد برهنت الدول الصناعية على قدرتها على تعبئة مواردنا عندما أرادت مواكبة التغيرات في أوروبا الشرقية ومواجهة أزمة الخليج . ولقد مكن تحسن المناخ الدولي والحد من التسلح من توفير المزيد من المصادر وتكريسها للتنمية السلمية . وأحيي بهذه المناسبة إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأخير الذي من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لنزع السلاح .

وأتمنى أن تتجه البلدان الغنية الى سياسة فعالة تستهدف دعم التنمية وترمي الى تحقيق عالم أفضل والى إعادة توزيع عادل لثروات الأرض . وإذا لم يتم انتهاج هذه الطريقة فإن المخاوف التي أعرب عنها الأمين العام لمنظمتنا سنة ١٩٩٠ ستتحقق . فقد نبه الى أن ما قد تم إحرازه من مكتسبات على الصعيد السياسي ، يخشى أن يصبح مجرد أوهام اذا لم نستجيب لتطلعات الاكثية الساحقة من سكان المعمورة في الرفع من مستوى المعيشي .

إن التدهور المستمر في البيئة مدعاة لقلق الانسانية بأسرها وهو يستدعي عملا منسقا من جميع البلدان حسب إمكانيات ومسؤوليات كل منها ، إذ أن حماية الطبيعة يجب التعامل معها على أساس أنها جزء لا يتجزأ من مجهود التنمية .

وبلاي التي تضررت كثيرا من ظاهرة التصحر وآثارها السيئة تولى أكبر قدر من الاهتمام لمشاكل الوسط الطبيعي وتحبذ عقد المؤتمر الدولي لبحث هذه المسألة في مدينة ريو دي جانيرو في شهر حزيران/يونيه المقبل .

إن بلادي ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، تواجه انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية التي تزيد من تفاقمها الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر وغزو

الجراد . ولكن بالرغم من هذه المصاعب كلها ، فإن شعبنا بقيادة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايح يتحلى بالصمود ويسجل يوما بعد يوم نجاحات نوه بها جميع شركائنا في التنمية .

بقدر ما نبدي قلقنا إزاء الأوضاع العالمية المتردية نرتاح لما تم إحرازه من تقدم في مجال إرساء الديمقراطية وإشاعة الحرية في العديد من البلدان .

وفي هذا النطاق ، فإن الجمهورية الاسلامية الموريتانية الوفية بالتزامات قيادتها السياسية ، قد عمقت المسار الديمقراطي الذي بدأته سنة ١٩٨٦ بإقامة البلديات . وقد مكن إقرار دستور جديد عن طريق الاستفتاء العام وإصدار قوانين جديدة خامة بالتشكيلات السياسية وحرية الصحافة ، من إحداث ظروف ملائمة للممارسة الكاملة للحقوق السياسية لجميع المواطنين بدون أي نوع من أنواع التمييز .

وبإعلان قوانين تقضي بالعفو التام عن جميع الجرائم والجنح ذات الطابع السياسي والتي لها صلة بالأمن الداخلي أو الخارجي للدولة منذ إعلان الاستقلال سنة ١٩٦٠ الى يومنا هذا فقد أردنا تشجيع مشاركة الجميع في عملية البناء الوطني .

وتستهدف المراحل القادمة تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة متماز بالتعددية الحزبية وبالحرية التامة .

والى جانب النجاحات التي تحققت على طريق إرساء الديمقراطية فما فتئنا نواصل كفاحنا ضد الامية في إطار برنامج يهدف الى القضاء عليها تماما في آفاق سنة ٢٠٠٠ .

ويشكل تقدم المرأة ورفاهية الطفل جانبا آخر هاما من سياستنا الوطنية . وقد تم بذل جهود في هذا الصدد حظيت بتأييد جميع المنظمات المهمة بهذا النوع من المشاكل .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تشكراتي لكافة الدول والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي قدمت لنا وما تزال تقدم مساعدتها في إطار الجهود التي نبذلها من أجل ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا .

إن الإنسانية اليوم تقف في منعطف تاريخي ، ونحن نشهد ميلاد عالم جديد . هذا العالم الجديد يجب أن يتخلص من مظاهر اختلال التوازن الاقتصادي القائم حاليا . وهذا العالم الجديد يجب أن يضمن العدالة لجميع الشعوب دون اعتبار لانتماءاتهم العرقية أو الروحية . وهذا العالم الجديد يجب أن يعمل على ترقية حقوق الإنسان أي انسان وبصورة شاملة وموضوعية وغير عنصرية ولا انتقائية . وهذا العالم الجديد يجب أن يقوم على وفاق جماعي حقيقي يراعي التزام الجميع بذات القواعد بوصفها التعبير الاختياري لكل الدول . فإن الأمم المتحدة لها دور قيادي يجب أن تفضل به في المرحلة الراهنة والحاسمة . إذ يتعين عليها أن توجه العمل المشترك وأن تعمل على ترجيح إرادة الأغلبية على إرادة بعض الدول مهما كانت قوة نفوذها .

لقد كانت الاهداف التي حددتها الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ هي الطموح الى السلام ، والى الديمقراطية ، والى التقدم ، لكن تحقيق هذه الاهداف ظلت تعيقه الصراعات بين الاقوياء وانانية الاغنياء .

فلنعمل على بلوغ تلك الاهداف وعندها نكون قد توصلنا الى إقامة نظام عالمي جديد عادل ومنصف ، نظام عالمي يحظى بالولاء والتأييد الحماسي من طرف الجميع . وانطلاقا من إيمانها الذي لا يتزعزع بالمُثل العليا التي تجسدها منظماتنا ، وكما برهنت على ذلك دائما في أكثر من مناسبة ، ستسعى موريتانيا من جانبها من أجل الرفع من مستوى دور الأمم المتحدة وتعزيزه وذلك لتحقيق الاهداف والمرامي النبيلة التي حددتها هذه المنظمة لنفسها .

السيد كور (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالشيا

عن حكومة جامايكا وشعبها أن أهنيئ السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . أود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مالطة ، للطريقة القديرة التي تولى بها رئاسة الجمعية العامة في الدورة الخامسة والاربعين وللجهود التي بذلها لتنظيم وتسهيل أعمال الجمعية العامة .

ويسعدنا بصفة خاصة أن نرحب بالدول السبع الاعضاء الجدد في هذه المنظمة ؛ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا . لقد انضمت جميع هذه الدول الآن إلى أسرة الأمم . ونحن نشق أنها ستسهم إسهاما قيما في أعمال الأمم المتحدة وفي تعزيز المجتمع العالمي .

منذ أيام قليلة استمعت هذه الجمعية إلى خطاب بليغ ألقاه أول رئيس لهايتشي يُنتخب بطريقة ديمقراطية . وقد صُدمنا لنبا الإطاحة به من جانب جزء من الجيش الهايتي الذي يسمى نفسه الآن حكومة هايتي . إن الإدانة العالمية لهذا العمل الفادر وعدم الاعتراف به يؤكدان لنا أن هذا الاعتراض للعملية الديمقراطية في هايتي سيكون مؤقتا . ومن المشجع أن نلاحظ أن بلدان نصف الكرة هذا ردت مباشرة لا بالإدانة فحسب ولكن بالعمل أيضا .

إن منظمة الدول الأمريكية التي استمعت إلى خطاب للرئيس أريستيد نفسه ، فهي اجتماع عقده وزراء الخارجية في واشنطن الليلة الماضية ، أعلنت التزامها المطلق باتخاذ أية خطوات ضرورية لمساعدة شعب هايتي في استعادة الحكومة الشرعية للرئيس أريستيد في أقرب وقت ممكن . وتتعهد بلادي جامايكا ، بالإضافة إلى شركائنا في المجتمع الكاريبي بتقديم الدعم الكامل لجميع الخطوات المزمع اتخاذها في الأيام القليلة القادمة . وندعو المجتمع الدولي كله إلى الانضمام إلينا حتى يستعيد الشعب الهايتي حقوقه الديمقراطية والإنسانية على وجه السرعة .

يوشك أميننا العام ، السيد بيرير دي كوييار على إنهاء فترة خدم فيها الأمم المتحدة خدمة متفانية ممتازة . وتنتهز حكومتي هذه الفرصة لتعرب عن تقديرنا للطريقة المثابرة الصابرة التي تصدى بها لطائفة كبيرة من القضايا الصعبة والمعقدة ، وأسهم بها في تعزيز هيبة وسلطة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق المبادئ النبيلة الواردة في ميثاقها . لقد كسب واستحق بجدارة عميق التقدير والامتنان منا جميعا .

إن العالم الذي سيواجهه خلفه يختلف في عديد من الجوانب اختلافا كبيرا عن العالم الذي بدأ فيه الأمين العام الحالي مسؤوليته . فقد انتهت الحرب الباردة . وتوقف نتيجة لذلك الاستقطاب الأيديولوجي وخطر اندلاع محرقة نووية بسبب المواجهة بين الدولتين العظميين ، وهما السمتان المميزتان لفترة ما بعد الحرب .

وبعد انتظار طويل ، بدأت عملية تفكيك ترسانة الأسلحة النووية بصورة حقيقية . إن إعلان الرئيس بوش عن عدد من الإجراءات الانفرادية التي ستتخذها الولايات المتحدة في هذا الصدد ستصاحبها بلا شك في الوقت المناسب إجراءات مماثلة من جانب الاتحاد السوفياتي .

إن التقارب المتزايد بين الدولتين العظميين الذي ميز السنوات الأخيرة لعقد الثمانينات عزز من قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها في صيانة السلم ، وأدى إلى تهيئة مناخ عزز عملية السعي لإيجاد حلول في عدد من المناطق المضطربة في العالم .

وتمثلت إحدى النتائج المثيرة لهذا التغير في الحالة العالمية ، في الطريقة الحاسمة والفعالة التي تمكن بها المجتمع الدولي من الرد في أزمة الخليج الناشئة عن غزو العراق للكويت . كذلك فتح هذا التغيير فرمة جديدة لإيجاد حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي . وتوجد الآن إمكانية حقيقية لعقد مؤتمر للسلم في الشرق الأوسط في المستقبل القريب . ولئن كنا لا نقلل من أهمية الصعوبات الجسيمة التي لا تزال تقف في سبيل حل هذه الحالة ، فمن المشجع أن نلاحظ أنه يبدو أن هناك على الأقل رغبة جديدة في البحث عن حلول وسط مجدية تحل محل المجابهات المدمرة في الماضي .

وفي قارة افريقيا وقّعت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا اتفاقات سلام لوضع حد للحرب المدنية في ذلك البلد . وفي جنوب افريقيا بدأت رياح التغيير ، التي بُشر بها منذ وقت طويل ، تهب بقوة ، تملؤنا ثقة الآن في أنها في المستقبل المنظور ستزيل نظام الفصل العنصري بالكامل . وقد رحبنا هذا العام بإلغاء تشريع كان يشكل الإطار الرسمي والأعمدة الأساسية لذلك النظام . كذلك يجري إحراز تقدم ملموس في الوفاء بمتطلبات إعلان الأمم المتحدة الخاص بالفصل العنصري الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وتم الاتفاق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسلطات جنوب افريقيا فيما يتعلق بإعادة التوطين الطوعي للاجئين والمنفيين السياسيين من جنوب افريقيا .

واقترح الرئيس دي كليرك أيضا برنامجا للإصلاح الدستوري . ولئن كان هذا البرنامج لا يلبي حتى الآن الهدف النهائي المتمثل في الديمقراطية التمثيلية الكاملة ، فإنه يوفر على الأقل خطة عمل يمكن أن تقوم على أساسها مفاوضات جديدة . وقد استجابت بعض البلدان لهذه التطورات ورفعت الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا بدرجات مختلفة ، بيد أننا نعتقد أن بعض هذه الخطوات سابق لاوانه ، لأن قوة الضغط الدولي هي التي حملت نظام جنوب افريقيا على اتخاذ وضع المصالحة والإصلاح الراهن . ولا بد من مواصلة هذا الضغط بطريقة مدروسة ومتدرجة حتى يتحقق الهدف الكامل المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي غير عنصري في جنوب افريقيا .

وفي تموز/يوليه من هذا العام تشرفت جامايكا حكومة وشعبا بأن تستضيف على شواطئها القائد الشجاع الاعم المشهور للمؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نلسون مانديلا ، وبأن يؤكد له شخصيا دعمنا المستمر لجهوده الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري عن طريق المفاوضات السلمية .

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، التي تنتمي إليها بلادي ، تدور أمور كثيرة على المسرح الراهن يمكن أن ننظر إليها بشعور من الرضا والارتياح .

وفي أمريكا الوسطى أحرز تقدم في السلفادور لتحقيق تسوية سياسية ، ونحن نرحب بالاتفاق الواسع الذي أمكن التوصل إليه في الأسبوع الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة ، بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، الذي يشكل نجاحا كبيرا في السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية .

ويسعدنا على نحو خاص أن نلاحظ أن غواتيمالا قد اعترفت رسميا بسيادة بليز واستقلالها ، وأن حكومتي البلدين قررتا الآن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وأنهما تواصلان المفاوضات لتحقيق تسوية نهائية كاملة للنزاع فيما بينهما .

فإن القضية المعلقة الرئيسية التي تبعث على القلق في المسرح السياسي في المنطقة هي استمرار وضع المجابهة القائمة بين كوبا والولايات المتحدة . وهذا أحد الاثار القليلة المتبقية من الحرب الباردة . وفي حين أن هناك تفهماً كاملاً للحواجز السياسية والنفسية العميقة الجذور التي تقف أمام المصالحة ، لا شك أن حكومات وشعوب المنطقة ترحّب بأي تحرك من جانب أي من البلدين قد يؤدي في النهاية إلى دمج كوبا دمجاً كاملاً في أسرة الأمم في نصف القارة الجنوبي .

ومن السمات الملغطة للنظر والمبشرة بالخير التي تتسم بها التطورات الأخيرة في نصف القارة الجنوبي الميل المتسارع نحو التكامل التجاري والاقتصادي . ومشروع مبادرة الأمريكيتين ، الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة يعتبر إعادة تأكيد طيب جداً على أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزامها التاريخي بتعزيز الرفاه الاقتصادي في المنطقة ككل .

أشارت جميع هذه التطورات ، على نحو يمكن فهمه ، تصوراً لنظام عالمي جديد يقوم على القبول العالمي لأشكال الحكم الديمقراطي ، واحترام القانون ، ويضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز سلطة المواطن الفرد في إطار نظام اقتصادي رفعت عنه القيود .

ومع التمسك بهذا التصور للمستقبل ، إلا أنه لا ينبغي لنا أن نخطئ ونتصور أن المجتمع الطوبوي أصبح في متناول اليد . ففي الشؤون الإنسانية ، فإن أي تقدم في مجال أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي الجديدة ، مهما كان حميداً في حد ذاته ، يجلب معه حتماً تحديات جديدة ومشاكل غير متوقعة .

شهدنا بالفعل أن انهيار التنظيم المركزي الكلي الاقتصادي والسياسي في أوروبا الوسطى والشرقية أشار خصومات ، كانت نائمة بين قوى وطنية وإثنوية متناحرة . وإزال أيضاً هيكل تنظيم اقتصادي عمل ، ولو بصورة قاصرة غير مرضية ، على قيام نظام تجاري متعاقد . وبإخفاؤه فإن خطر وقوع فوضى اقتصادية تؤدي إلى

عدم استقرار اجتماعي وسياسي في المنطقة بأكملها خطر لا يمكن للمجتمع العالمي أن يتجاهله .

كما لا يمكننا أن نتجاهل الصراع الداخلي الدائر في يوغوسلافيا . كما أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتخذ موقف اللامبالاة من المهمة الضخمة التي تواجه الاتحاد السوفياتي في سعيه إلى إعادة تحديد العلاقة بين بضع جمهوريات والسلطة المركزية وفيما بين الجمهوريات نفسها . ومهما كانت النتائج التي سينجلي عنها الوضع فإنها لا بد وأن تترك أثر عميقا على طائفة واسعة من القضايا الدولية وعلى طبيعة وطابع النظام العالمي الجديد الآخذ في التبلور .

بالطبع ، يمكن من الناحية الرسمية اعتبار هذه المشاكل مشاكل داخلية . ولكن من الواضح أنه سيتربط على حلها عواقب خارجية وداخلية بعيدة الأثر . وهذا يشير إلى وجود حاجة محتملة في المجتمع الدولي ككل ، وفي هذه المنظمة على وجه الخصوص ، لإعادة التفكير في حدود ، إن لم يكن في الواقع لمجمل مفهوم ، الفصل الثام بين القضايا الداخلية والدولية والتماس تحديد طرق يمكن من خلالها للمجتمع الدولي ، دون انتقاص لمبدأ السيادة وحق تقرير المصير ، مساعدة البلدان على إيجاد حلول لهذه المشاكل الداخلية التي ، إن تركت دون حل ، قد تعود بعواقب وخيمة علينا جميعا .

بديهي أنه لا بد لنا أن نضيف إلى القضايا التي لا تزال معلقة على جدول الأعمال والتي ما فتئت تستحوذ على اهتمام هذه المنظمة بصورة متزايدة ، التحديات التي قد تشور نتيجة اختفاء المعالم القديمة التي حددت العالم الثنائي القطب في عهد ما بعد الحرب . وبديهي أن في طليعتها القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والتجارة ، وتوزيع الدخل العالمي غير المتوازن بصورة متزايدة ، وظاهرة تزايد إفقار قطاعات كبيرة من سكان الكوكب ، بالمعيارين النسبي والمطلق على حد سواء ، مقابل إشراف متزايد لجزء صغير جدا من شعوب العالم . ويشكل هذا أبرز تركية ، بحاجة ملحة إلى العلاج ، من تركت العقد الذي انتهى للتو .

إن هذا التباعد المشؤوم يتم ليس بين الدول فقط ، بل داخلها أيضا ، وحتى أكثر الدول ثراء بدأت تعي الآثار الحقيقية التي قد تنعكس على الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي إن لم يجر وقف هذه الظاهرة وعكس مسارها .

وفي المنطقة التي أنتمي إليها - منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي - على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات لاعتماد السياسات الاقتصادية الشاملة المناسبة والنهوض بها ، وعلى الرغم من اتخاذ تدابير تكيف هيكلية بعيدة الأثر ، فإن من الصحيح أيضا أننا لم نحقق بعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وأزمة الدين ، التي تدخل الآن عقدها الثاني ، أصبحت بالنسبة للعديد من البلدان في نصف الكرة هذا حالة استنزاف دائم تحرمها من إمكانية النمو الاقتصادي ويهدد بانهيار الخدمات الاجتماعية . صحيح أيضا أن عددا من البلدان الدائنة اتخذت بعض الخطوات الهامة فيما يتصل بالديون الشائئة ، بالإضافة إلى أن عددا من استراتيجيات الدين المعنية بالديون التجارية قد أحرزت بعض النجاح . ولكن ، ليتسنى إحراز أي تقدم دائم ، يتعين اتخاذ إجراء دولي مستمر على نطاق أكثر تركيزا وشمولا . وبوجه خاص ، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية إعادة التفكير في سياساتها فيما يتعلق بإعادة جدولة وإعادة تمويل المبالغ الدائنة بها لا سيما للبلدان النامية ذات الاقتصادات الهشة التي تجد نفسها في موقف ينطوي على تناقض ، فهي محول صاف لهذه المؤسسات .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه المؤسسات المالية ، التي اكتسبت لأسباب عديدة سلطة التحكم بالسياسات الاقتصادية الداخلية لعدد من البلدان النامية ، بحاجة إلى أن تُبقي قيد الاستعراض المستمر أهمية وفعالية حلولها التقليدية . وهذه الحلول ، إن لم تطبق بقدر من المرونة والابتكار مع إيلاء اهتمام بالحقائق السياسية في كل بلد ، فإنها قد تصبح جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل .

إن التعاون الدولي في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتشجيعها ، مبدأ راسخ في الميثاق . وقد بذلت هذه المنظمة مساعي دؤوبة لتحقيق هذه الأهداف بالبحث عن الانتهاكات أينما وقعت ، وتمحيصها ، وقد حققت نجاحا ملحوظا في مجالات عديدة .

لذلك ، من المناسب أن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا عالميا معنيا بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ لاستعراض وتقييم أعمال المنظمة في هذا الميدان . وهذا المؤتمر يوفّر فرصة مناسبة لتجديد المعايير والتطلعات الهامة جدا لإقامة نظام عالمي أكثر إنسانية يقوم على المساواة والعدل .

إلا أنه لا ينبغي لدعم المجتمع الدولي أن يقتصر على دعم الحقوق المدنية والسياسية على الرغم من أهميتها ، ولكن ينبغي له بدلا من ذلك أن يتسع ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي تعطي في التحليل النهائي معنى ومضمونا للديمقراطية السياسية والحرية الفردية . ويعني هذا عمليا الاعتراف ضمنيا أن التقدم الاجتماعي والتوزيع الأكثر إنصافا لثمار العملية الإنتاجية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي . وفي الحقيقة ، أثبتت التجربة أن التنمية الاقتصادية القادرة على الاستمرار تتطلب مشاركة متزايدة في العملية الإنتاجية على مستويات متزايدة من المهارة والالتزام من جانب المجتمع رجالا ونساء . وهذا لن يتأتى دون تلبية الاحتياجات الاجتماعية للثقافة والرعاية الصحية وظروف الإسكان الملائمة ، وكذلك الشعور بأن ثروة المجتمع يجري تقاسمها على نحو منصف .

وتسعى جامايكا إلى تهيئة هذه الظروف في استراتيجيتها الخاصة بنمو الدولة مستقبلا . وتقول خططنا الإنمائية الوطنية للسنوات الخمس ١٩٩٠ - ١٩٩٥ إنه :

"ينبغي لنا أن نبدأ بجعل الإنسان محور اهتمامنا . وبناء رأس المال

البشري هو الأولوية القصوى" .

ولهذا نؤيد تأييدا قويا جميع الجهود الرامية إلى ضمان أن يكون للقضايا الاجتماعية مكان بارز في جميع برامج التعاون الدولي بين الدول وفي إطار الأمم المتحدة ذاتها .

ويشكل الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها خطرا مستمرا اجتماعيا واقتصاديا ومخيا يهدد العالم أجمع .

وترحب جامايكا مع التقدير بوضع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الذي تم في وقت سابق من هذا العام . وسيمكن هذا التطور الأمم المتحدة من أن تعمل بصورة أكثر فعالية بوصفها المحور الرئيسي للمكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات ، على النحو المتوخى في برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة . وهذا يمثل أيضا خطوة هامة صوب تعزيز التنسيق والتماسك في البرامج الدولية لمكافحة المخدرات التي تشرف عليها الأمم المتحدة ، وكذلك في تقديم المساعدة إلى البلدان فرادى على نطاق أوسع .

وتعتمد جامايكا اعتزاما لا يتزعزع ، كما قيل مرارا وتكرارا ، بأن تواصل استخدام جميع الموارد المتاحة وتكريس جهودها الكاملة والمتضافرة على الأصعدة الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق الهدف الضروري المتفق عليه والمتمثل في الاستئصال الكامل لشافة تهديد المخدرات .

غير أن هناك تحديا آخر يواجه المجتمع العالمي ، وهو مهمة ضمان جعل سياساتنا الإنمائية في البلدان النامية وفي انتاج طائفة دائمة التزايد من المنتجات التي تستهلكها المجتمعات الثرية متسقة مع أهداف الأمن البيئي العالمي وقابلية للاستمرار أيكولوجيا . فنجد من ناحية أن مطالب البقاء المحض في البلدان المنكوبة

بالفقر تؤدي إلى تدمير غير مقبول للبيئة ، ومن ناحية أخرى تولد المستويات المرتفعة للإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية الجزء الأكبر من الانبعاثات الحالية للملوثات وتهدد دون استعواض كاف الموارد الحالية للمواد الخام في كوكبنا . وسيصبح لنا مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية والذي نقوم بالأعمال التحضيرية له الآن فرصة تجيء في حينها لإبداء الالتزام السياسي بإيجاد مشاركة عالمية جديدة تستهدف حماية البيئة الطبيعية وصونها . ويتعين على هذه المشاركة أن تأخذ في الاعتبار المستويات المتباينة من المسؤولية ، والقدرات والاحتياجات الاقتصادية المختلفة وفي بعض الحالات أوجه التعرض للخطر التي تطبع بطابعها شتى بلدان العالم .

وإذا كان للبلدان النامية أن تشارك على نحو فعال في هذا المسعى العالمي فلا بد من الاعتراف بضرورة توفير الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة ، ودعم برامج حفظ البيئة بشروط يمكن أن تتحملها هذه البلدان . ويجدر أن نذكر على سبيل المثال أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي سبق وأن قدرت بتحفظ أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل سنوي يُقدَّر بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكي تقريبا لجعل التنمية في تلك المنطقة قابلة للاستمرار بيئيا .

وفي هذا السياق أود أن أذكر بوجه خاص ضرورة الانتهاء من التصديق على اتفاقية عام ١٩٨٢ لقانون البحار . فهذه الاتفاقية تتيح إطارا قانونيا عالميا للإدارة الرشيدة للموارد البحرية ، وحفظها ، وتوزيع ثمار استغلالها والتمتع بها بشكل منصف وعادل . ونحث الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصدق على الاتفاقية حتى يمكن لنا أن نبدأ في إنشاء نظام جديد للتعاون في إدارة هذا المجال الهام من كوكبنا .

وإذ نتمتع التفكير في المطالب التي ستوضع على عاتق هذه المنظمة في السنوات المقبلة للتمهي للتحديات الجديدة والقديمة بطريقة فعالة ، فإنه يبدو جليسا أن المسألة الأكثر إلحاحا التي ستواجه الأمين العام الجديد ستتمثل فيما إذا كانت هياكل هذه المنظمة وطرائق عملها التي وضعت في عهد مختلف تكفي لتوفير القيادة الدينامية والشقة في تلك القيادة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي ويتطلبها في هذا الوقت .

لقد طرحت مجموعة ريو لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، في وثيقة قدمت إلى الجمعية ، بعض الأفكار والمقترحات والاقتراحات الرامية إلى تحسين قدرات الأمم المتحدة . وبوصف بلدي عضوا في هذه المجموعة ، فإنني أؤكد هذه المقترحات التي ينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع العالمي .

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام بنفسه إلى هذه الجمعية أسدى إلينا فضلا جديدا بتقديمه تحليلا ينم عن بصيرة شاقبة للوضع الحالي للمنظمة ، مع تحديد صريح للمجالات التي تحتاج إلى تعزيز واملاح . ودون محاولة الدخول في مناقشة تفصيلية حول التوصيات التي وردت في هذا التحليل بوسعي أن أقول إنه يبرز مبدئين توجيهيين - الأول هو أنه إذا كان لهذه المنظمة أن تحصل على السلطة المعنوية اللازمة للمساهمة بشكل كبير في معالجة طائفة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع العالمي ، فلا بد من أن تتسم عمليات صنع القرارات فيها بالصراحة وأن تكون معبرة عن إرادة أغلبية الأعضاء . وإذا كان المبدأ الديمقراطي هو - كما نعتقد - الوصفة الصحيحة للدول فرادى ، فلا بد أيضا من أن يعترف به باعتباره الهدف الذي ينبغي السعي لتحقيقه على الساحة الدولية ، مع المراعاة الدائمة بطبيعة الحال لحق الدول فرادى في حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي . ويقتضي هذا منا أن نضمن جعل الجمعية العامة المحفل الذي لا تناقش فيه القضايا ذات الأهمية العالمية فحسب وإنما أيضا يبت في هذه القضايا وتنفذ قراراته بشأنها . هذا هو المبدأ التوجيهي الأول .

والمبدأ الثاني هو أنه لكي تنفذ القرارات بشكل فعال فلا بد من توفير التمويل الكافي وتخويل السلطة المناسبة للأمانة العامة المركزية وللوكالات المتخصصة . وفيما يتعلق بمنصب الأمين العام نفسه يتعين على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة لدعم وتشجيع الدور السياسي الدينامي لهذا المنصب على النحو المتوخى في المادة ٩٩ من الميثاق .

بالفقر تؤدي إلى تدمير غير مقبول للبيئة ، ومن ناحية أخرى تولّد المستويات المرتفعة للإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية الجزء الأكبر من الانبعاثات الحالية للملوثات وتبذل دون استعواض كاف الموارد الحالية للمواد الخام في كوكبنا . وسيتم لنا مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية والذي نقوم بالأعمال التحضيرية له الآن فرمة تجيء في حينها لإبداء الالتزام السياسي بإيجاد مشاركة عالمية جديدة تستهدف حماية البيئة الطبيعية وصونها . ويتعين على هذه المشاركة أن تأخذ في الاعتبار المستويات المتباينة من المسؤولية ، والقدرات والاحتياجات الاقتصادية المختلفة وفي بعض الحالات أوجه التعرض للخطر التي تطبع بطابعها شتى بلدان العالم .

وإذا كان للبلدان النامية أن تشارك على نحو فعال في هذا المسعى العالمي فلا بد من الاعتراف بضرورة توفير الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة ، ودعم برامج حفظ البيئة بشروط يمكن أن تتحملها هذه البلدان . ويجدر أن نذكر على سبيل المثال أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي سبق وأن قدّرت بتحفظ أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل سنوي يُقدّر بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكي تقريبا لجعل التنمية في تلك المنطقة قابلة للاستمرار بيئيا .

وفي هذا السياق أود أن أذكر بوجه خاص ضرورة الانتهاء من التصديق على اتفاقية عام ١٩٨٢ لقانون البحار . فهذه الاتفاقية تتيح إطارا قانونيا عالميا لإدارة الرشيدة للموارد البحرية ، وحفظها ، وتوزيع ثمار استغلالها والتمتع بها بشكل منصف وعادل . ونحن الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد على أن تمدق على الاتفاقية حتى يمكن لنا أن نبدأ في إنشاء نظام جديد للتعاون في إدارة هذا المجال الهام من كوكبنا .

وإن نتمعن التفكير في المطالب التي ستوضع على عاتق هذه المنظمة في السنوات المقبلة للتصدي للتحديات الجديدة والقديمة بطريقة فعالة ، فإنه يبدو جليا أن المسألة الأكثر إلحاحا التي ستواجه الأمين العام الجديد ستتمثل فيما إذا كانت هياكل هذه المنظمة وطرائق عملها التي وضعت في عهد مختلف تكفي لتوفير القيادة الدينامية والثقة في تلك القيادة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي ويتطلبها في هذا الوقت .

لقد طرحت مجموعة ريو لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، في وثيقة قدمت إلى الجمعية ، بعض الأفكار والمقترحات والاقتراحات الرامية إلى تحسين قدرات الأمم المتحدة . وبوصف بلدي عضوا في هذه المجموعة ، فإنني أزكي هذه المقترحات التي ينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع العالمي .

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام بنفسه إلى هذه الجمعية أسدى إلينا فضلا جديدا بتقديمه تحليلًا ينم عن بصيرة شاقبة للوضع الحالي للمنظمة ، مع تحديد صريح للمجالات التي تحتاج إلى تعزيز وإصلاح . ودون محاولة الدخول في مناقشة تفصيلية حول التوصيات التي وردت في هذا التحليل بوسعي أن أقول إنه يبرز مبدآن توجيهيين . الأول هو أنه إذا كان لهذه المنظمة أن تحصل على السلطة المعنوية اللازمة للمساهمة بشكل كبير في معالجة طائفة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع العالمي ، فلا بد من أن تتسم عمليات صنع القرارات فيها بالصراحة وأن تكون معبرة عن إرادة أغلبية الأعضاء . وإذا كان المبدأ الديمقراطي هو - كما نعتقد - الوصفة الصحيحة للدول فرادى ، فلا بد أيضا من أن يعترف به باعتباره الهدف الذي ينبغي السعي لتحقيقه على الساحة الدولية ، مع المراعاة الدائمة بطبيعة الحال لحق الدول فرادى في حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي . ويقتضي هذا منا أن نضمن جعل الجمعية العامة المحفل الذي لا تناقش فيه القضايا ذات الأهمية العالمية فحسب وإنما أيضا يبت في هذه القضايا وتنفذ قراراته بشأنها . هذا هو المبدأ التوجيهي الأول .

والمبدأ الثاني هو أنه لكي تنفذ القرارات بشكل فعال فلا بد من توفير التمويل الكافي وتخويل السلطة المناسبة للأمانة العامة المركزية وللوكالات المتخصصة . وفيما يتعلق بمنصب الأمين العام نفسه يتعين على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة لدعم وتشجيع الدور السياسي الدينامي لهذا المنصب على النحو المتوخى في المادة ٩٩ من الميثاق .

وأرجو أن أؤكد لكل الأعضاء بأن بلدي سيقدم دعمه الكامل لكل المقترحات
البنّاءة الرامية إلى تعزيز وتحسين عمل هذه المنظمة العظيمة التي تمثل أفضل أمل
للجنس البشري في عالم ينعم بالسلم والتقدم الاجتماعي المنتظم والعدالة
الاجتماعية .

السيد كاتوبولا (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن
أتقدم بالنيابة عن وفد ملاوي بتهنئة السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية
وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم . ونتمنى لهم جميعا النجاح في قيادة مداولات
هذه الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة . ووفد بلدي يهنئ بالمثل السيد غيسدو
دي ماركو الذي ترأس مداولات الدورة الخامسة والأربعين بامتياز .

وشأننا شأن من سبقونا إلى الكلام ، فإننا نرحب بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا كأعضاء جدد في المنظمة . ذلك أن انضمام هذه الدول يُعد بمثابة تأكيد مجدد للإيمان بالأمم المتحدة على الصعيد الدولي بوصفها الهيئة الرئيسية القادرة على النهوض بالتعاون والتفاهم العالميين وتعزيزهما . ونحن على ثقة من أن الأعضاء الجدد سيسهمون في تمكين الأمم المتحدة من بلوغ مقاصدها السامية .

نلاحظ بمزيد من الاهتمام أن انضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا جاء ، أخيرا ، نتيجة للاتفاق المتبادل بين الاثنتين بشأن عدد من القضايا . ومن ثم ، فإننا نأمل أن يشجعهما انضمامهما إلى عضوية الأمم المتحدة على المضي في سعيهما إلى إيجاد حلول للمسائل المتبقية والمتسببة في انقسام شبه الجزيرة .

لقد لاحظنا بارتياح أن الاتجاه إلى اقرار مزيد من التفاهم والتعاون الدوليين وبخاصة في المجال السياسي ، استمر ، على اعتداء الشهور الاثني عشر الماضية ، رغم المدممة المروعة التي سببتها أزمة الخليج الفارسي وما تلاها . وكنتيجة لذلك ، تبدو آفاق السلم والأمن الدوليين ، وقد لاحت بها بوادر تحسن ، على الأقل في المدى الطويل .

وإننا نرحب ، في هذا السياق ، بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تموز/يوليه معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية . كما إننا نرحب بقرار جمهورية الصين الشعبية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

شهدت الشهور الاثنا عشر الماضية جهودا أكبر في مجال السعي إلى إيجاد حلول للصراعات الإقليمية . مما أسفر عن حل المزيد منها . ونحن نهئئ كل من أسهموا في تحقيق هذا التطور السار ونرجو النجاح للمبادرات التي ما زالت مستمرة والرامية إلى

إيجاد حلول للصراعات التي لا تزال قائمة . وفي هذا الصدد تتطلع ملاوي إلى نجاح الاستفتاء المزمع اجراؤه قريبا بشأن مستقبل الصحراء الغربية .

ولقد رحبنا ترحيبا حارا بانتهاء الحرب المدمرة التي دامت طويلا بين الاشقاء في أنغولا . ويخدونا خالص الامل في أن يجد الشعب الانغولي ، أخيرا ، السلم الذي ظل يتوق إليه لسنوات . ونأمل ، في الوقت نفسه ، أن يمد المجتمع الدولي أنغولا بكل مساعدة ممكنة في المهمة الجسيمة المنوطة به الآن ألا وهي الإعمار والتنمية على الصعيد الوطني .

مما يبعث على عميق الاسف ، في رأي ملاوي ، أن تقدم عملية السلم في موزامبيق لم يمس بخطى مطردة على نحو ما أشارت الدلائل التي بثت فينا الامل منذ ١٢ شهرا . بيد أننا نستمد بعض التشجيع مما نلاحظه من تصميم حكومة والمقاومة الوطنية موزامبيق على مواصلة مفاوضاتها ومولا إلى تسوية مقبولة للطرفين . وما زلنا نأمل في خاتمة ناجحة لتلك المفاوضات ، وما برحت ملاوي تبدي الاستعداد لتقديم اسهامها المتواضع في السعي إلى بلوغ هذه الغاية .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، تابعنا عن كثب التطورات هناك ومن ثم رحبنا ، بإلغاء قوانين الفصل العنصري في منتصف العام الحالي . كما رحبنا بما اتخذته سلطات ذلك البلد من تدابير أخرى فيما يمكن أن يبدو محاولة مخرجة للمضي على نحو أشد حسما صوب إقامة نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي عادل ومنصف .

وترى ملاوي ، في تلك التطورات نقطة تحول كبرى على طريق التطور السياسي في جنوب افريقيا . بيد أنه ، لا يغيب عنا أنه لم يتم بعد بلوغ الهدف الحقيقي ، وأنه ما زال هناك ، في الواقع ، الكثير مما ينبغي عمله .

ولقد وصلت الأمور في جنوب افريقيا إلى مرحلة حاسمة وحساسة . ومن ثم نأمل أن تحرص جميع الأطراف ، في استجابتها لما يقتضيه الأمر الآن وبالإلحاح واضح من سرعة التحرك ، على توخي الحذر تحاشيا لأي إجراءات أو قرارات متعجلة يكون من شأنها عرقلة تحقيق المصالح الوطنية طويلة الاجل . ونرجو أن تتحلى القيادة الجماعية بالبراغماتية

والمبر ونفاذ البصيرة وهي تستعد لمواجهة المرحلة الحافلة بأقوى التحديات في عملية التحول السياسي التي بدأتها البلاد .

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدرا للقلق البالغ . ولكننا تابعنا بمزيد من الارتياح بعض التطورات التي طرأت في المنطقة خلال الأشهر القلائل الماضية . ويسرنا أن الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان انتهت الآن . وعلى الرغم من أن السلم لا يزال هشاً فإننا نلاحظ دلائل قوية على تعاظم الثقة في المستقبل . ومن ثم ، نشارك شعب لبنان في تطلعه إلى عودة السلم والأمن الدائمين إلى ذلك البلد . كما نشاطره الأمل في استعادته زمام السيطرة على مقدراته بمنأى عن أي تهديدات أو تدخلات أجنبية . وبالتالي ، رحبنا بقرار حكومة سوريا بسحب قواتها من لبنان . وإننا لنفتنم هذه الفرصة لنكرر الدعوة إلى انسحاب كل العناصر الأجنبية وإلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية على الوجه الأكمل .

أما عن النزاع العربي - الإسرائيلي ، فإننا نلاحظ ، أن المبادرات الأخيرة الرامية إلى تنظيم مؤتمر سلم إقليمي أشارت أملاً جديداً في تسوية القضايا التي انقسم حولها الشرق الأوسط لما يربو على أربعة عقود من الزمان .

ولما كانت ملاوي تؤمن إيماناً راسخاً بفلسفة الاتصال والحوار باعتبارهما أفضل نهج لحل الصراعات أو الخلافات فيما بين الدول ، فقد أيدت دوماً فكرة عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط . ولذا ، فإننا نؤيد المبادرات الراهنة ونرحب بها ، وتسرعنا ملاحظة أن جميع الأطراف المعنية أعلنت للمرة الأولى قبولها لذلك المؤتمر . ولكي يكون للمؤتمر المقترح عقده بشأن الشرق الأوسط معنى وهدف ، لا بد في رأينا من إمعان النظر في العناصر التالية التي نعتبرها عناصر جوهرية : أولاً ، ينبغي أن تمثل جميع الأطراف المعنية ، وبخاصة تلك المتضررة مباشرة من القضايا التي يشملها النزاع ، تمثيلاً لائقاً ، ثانياً ، ينبغي أن يتسنى لجميع الممثلين المشاركة مشاركة كاملة في أعمال المؤتمر ، ثالثاً ، يجب أن يتناول المؤتمر كل القضايا التي تنصدر عن النزاع

العربي - الإسرائيلي ، مع إيلاء الاعتبار لجميع جوانب القانون الدولي ذات الصلة بتلك القضايا .

وفي اعتقادنا أنه لن يتسنى للمؤتمر التوصل إلى اتفاق يلتزم به الجميع بحق ومن تلقاء أنفسهم إلا عندما تتمكن الأطراف المعنية ذاتها من الإفصاح عن آرائها في القضايا ذات الصلة . وهذا الاتفاق وحده هو الذي يمكن أن يكون دائما وفعالا . ومن ثم ، نأمل ، أن تولي تلك الأطراف المعنية العناية الواجبة لهذه الاعتبارات عند شروعها في الإعداد لعقد مؤتمر السلم الإقليمي بشأن الشرق الأوسط .

ويأسف وفد ملاوي لأن الحالة المشجعة في المجال السياسي لم يقابلها اتجاه مماثل في المجال الاقتصادي . إذ أن الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب ازدادت اتساعا .

وقد صاحب الهوة المتزايدة بين الشمال والجنوب القصور المتزايد في تدفق الموارد المالية . كما أن مشكلة خدمة الديون تثير مشكلة أخرى بالنسبة للجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لدعم التنمية الاقتصادية . والواقع أن الحالة في عدد من البلدان تدعو لليأس لدرجة أن بقاء هذه البلدان أصبح معرضا للخطر .

وقد لاحظنا ظهور مبادرات جديدة مختلفة أثناء السنة الماضية تستهدف معالجة مشكلات البلدان النامية ، وخاصة البلدان الأقل نموا . ومن سوء الحظ أن الكثير من هذه المبادرات ، أقرب إلى مجرد مسكنات في طبيعتها وانتقائية في تطبيقها ، شأنها شأن مبادرات سابقة كثيرة . وفضلا عن ذلك ، فإن الاشتراطات غير الاقتصادية الواردة في بعض هذه المبادرات جعلتها لا تبدو أكثر من محاولة من الأقوياء اقتصاديا للسيطرة على الاقتصادات الأضعف والتلاعب بها .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعلن ، برغم حسن نوايا شركائنا في التنمية وهم المانحون الثنائيون والمؤسسات المالية الجماعية ، أن ربط المساعدة بشروط غير اقتصادية لا يؤدي إلى أفضل النتائج بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية . وفي هذا الصدد ، أثبتت تجربتنا في ملاوي أن الشروط عندما تكون اقتصادية فإن الاقتصاد يستجيب على نحو بقاء ، في حين تكون النتائج معاكسة لاقتصاد وشعب ملاوي عندما تكون الشروط غير اقتصادية أو غير ممكنة التنفيذ .

ولهذا فإن وفد ملاوي بينما يُقدر النوايا الحسنة لشركائنا في التنمية ، يود مناقشتهم من على هذه المنصة بالألا يهتموا بملاحظاتنا واعتراضاتنا على بعض الشروط التي قد يربطونها بمساعداتهم .

إن البلدان النامية في الجنوب ترغب في أن تصبح معتمدة على الذات ، ولا تعتمد اعتمادا داهيا على حسن نية وصدقات الشمال . وتريد هذه البلدان ، في هذا

العالم الذي يتزايد تكافله ، أن تسهم كشركاء على قدم المساواة مع الشمال في التنمية الاقتصادية العالمية .

ويحتاج الجنوب لكي يتحول هذا النظام الاقتصادي إلى واقع ، إلى مساعدة عاجلة وكافية لبناء اقتصادات قادرة على الاستمرار . ويتطلب ذلك من الشمال في الوقت الراهن تقديم مزيد من التنازلات بالنسبة لعبء الديون الذي يواجه البلدان النامية ، وزيادة مساعداته المالية ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا المناسبة ، إلى الجنوب . وفي حين يمكن لهذه العوامل أن تشجع على النمو الصناعي ، وتدعم التنويع وتحسين نوعية المنتجات ، هناك أيضا حاجة عاجلة لإيجاد نظام تجاري دولي منصف تستطيع فيه سلع الجنوب أن تحصل على فرص أفضل للوصول إلى أسواق الشمال حيث يمكن للجنوب أيضا أن يحصل على نظام تسعير مستقر ومجز .

وتوفر الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي اعتمدها هذه الجمعية في دورتها السابقة ، إطارا لمثل هذا النظام . كذلك وضع الإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم لشركة عملية بين الشمال والجنوب يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا النظام الجديد .

وبالتالي ، فإننا نشعر في هذا السياق ، أن فشل جولة أوروغواي في إنهاء عملها نتيجة لتردد بعض أصحاب المصالح في الشمال في قبول حلول وسط حول عدد من القضايا الأساسية التي نرى أنها جميعا بالغة الأهمية للجنوب لا يبشر بالخير بالنسبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية الأخيرة . ومما يشير القلق كذلك فشل الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة في اعتماد مشروع قرار حول الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية ومشروع مدونة السلوك للشركات غير الوطنية . وقد أشارت هذه التطورات الشكوك حول إمكانية استمرار المشاركة في التنمية ، وهي تميل إلى تأكيد الشكوك التي أشارها الافتقار إلى النجاح في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والتنمية في أفريقيا في الفترة من ١٩٨٦ -

١٩٩٠ . وتنظر الجمعية في وقت لاحق في تقريرها الختامي الخاص باستعراض وتقييم هذه الخطة .

ويلاحظ وفدي مع الارتياح مبادرة الأمم المتحدة التي جاءت في أوانها حول مسألة أصبحت في السنتين الماضيتين مصدرا آخر لقلق البلدان النامية . وهنا أشير بطبيعة الحال إلى التهديد بتهميش البلدان النامية لأن الدول المانحة قد أصبحت فجأة أكثر اهتماما بدول أوروبا الوسطى والشرقية .

وفي هذا الصدد ، نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام للنظر في هذه الحالة ، في سياق أثر التحولات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وكذلك أثرها على التعاون الاقتصادي الدولي .

ويؤيد وفد ملاوي تمام التأييد إعلان ملتقى الجزائر الصادر في أيار/مايو ١٩٩١ ، الذي طرح على الاجتماع في جنيف ، كما يؤيد البيان الذي أدلى به في نفس الاجتماع رئيس مجموعة ال ٧٧ .

وقد أحاط وفدي علما بعناية بالتأكيدات التي قدمتها البلدان المتقدمة من أن المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية لن تتناقص بأي حال من الأحوال نتيجة للمساعدات التي ستقدم لدول الاقتصاد الحر والديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية .

ومن ثم فنحن نأمل أن تنظر هذه الدورة بعناية في جميع هذه المسائل بغية اقتراح الأساليب التي يمكن بها أن يتحول التعاون الاقتصادي الدولي الحقيقي إلى واقع . وهو أمر بالغ الأهمية لاستقرار السياسي الدولي وللاطمأن الدولي لأنه ، كما بين رئيس مجموعة ال ٧٧ في الاجتماع الرفيع المستوى في تموز/يوليه :

"بغير نظام عالمي متوازن ومتصف ، سيشهد العالم فوضى ومراعا أهليا

يغذيهما الفقر وخيبة الأمل السياسي" .

وقد تابعت ملاوي باهتمام العمل التحضيري لمؤتمر الأمم المعني بالبيئة والتنمية ، وهي تتطلع إلى "قمة الأرض" التي ستعقد في البرازيل في حزيران/يونيه من العام المقبل . وحيث أن هذه قد تكون الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الجمعية العامة لاستعراض العمل التحضيري قبل انعقاد المؤتمر ، فإننا نأمل أن تستفيد الجمعية من هذه الفرصة لكي تؤكد على الحاجة لضمان أن يحقق المؤتمر نتائج عملية ودائمة .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود باسم حكومة ملاوي أن أعبر عن التقدير للمساعدة التي ما زالت ملاوي تحصل عليها من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . فهذه المساعدة تسهم اسهاما عظيما في جهودنا الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية .

وفي هذه المناسبة نود بصفة خاصة أن نعرب عن صادق عرفاننا للأمم المتحدة وللمانحين الشنائيين وللوكالات الدولية الأخرى لمساهماتها السريعة والسخية التي سَهَلَتْ إلى حد كبير توفير المعونة الفورية الطارئة لضحايا الفيضانات الشديدة التي اجتاحت عدة أجزاء من بلدنا في وقت سابق من هذا العام . فقد أودت هذه الفيضانات بحياة ما يربو على ٥٠٠ نسمة في حين فقد الآلاف ديارهم وممتلكاتهم ، بما في ذلك محاصيل هذا العام . وتشعر ملاوي حكومة وشعبا بامتنان عميق لما تلقتة من مساعدة .

وأخيرا ، إننا نفهم أن السيد خافيير بيريز دي كوييار سيتترك قريبا مهام منصبه كأمين عام للأمم المتحدة . ونحن نحیی باسم ملاوي حكومة وشعبا قيادته الناجحة لمنظمتنا . ولا ريب في أن التاريخ سيُسجل على نحو أفضل إسهامه الشخصي في تعزيز السلم والأمن الدوليين خلال السنوات العشر الماضية . إننا نهنئه على عمل أداءه بامتياز ونتمنى له أطيب التمنيات في مساعيه المقبلة .

السيد موكوبي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد توليتم

يا سيادة الرئيس رئاسة هذه الدورة في وقت بالغ الحرج على الساحة الدولية . وأود أن أعرب عن تهنئتي لكم على انتخابكم وعن ثقتي الكاملة بأن مداولاتنا ستكون بالنجاح في ظل قيادتكم القديرة . كما أعرب عن عميق التقدير لسلفكم السيد غيدو دي ماركو على الأداء البارز الذي قام به خلال الدورة الماضية .

أتوجه أيضا بالتهنئة إلى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على الطريقة الحكيمة التي ما برح يوجه بها منظمتنا في البحث عن حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم .

ونرحب بحرارة بانضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية جزر مارشال ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ليتوانيا ، إلى أسرة الأمم المتحدة . فإن وجودها بيننا يعزز الطابع العالمي لمنظمتنا ويحيي مثل الديمقراطية والسلم والعدالة والحرية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة .

حتى وقت قريب للغاية ، كانت الخلافات بين الشرق والغرب قد خلقت عالما يخيم على العلاقات الدولية فيه مناخ التوتر والمواجهة والارتياح وذُهان الحرب . غير أننا نشهد في الوقت الحاضر عالما يتيح فيه انتهاء الاستقطاب والمواجهة ، الناجمين عن الخلافات الايديولوجية بين الدولتين العظميين ، فرما ممتازة أمام المجتمع الدولي كما يوحد جهوده سعيا إلى ايجاد حلول مناسبة للتحديات الكثيرة الاخرى التي مازالت تواجه الجنس البشري .

إن هذه الحالة تتجلى في الدور المتزايد الاتساع الذي تظلع به الأمم المتحدة وفي مشاركتها الجادة في الجهود الرامية إلى توطيد مناخ الانغراج والحوار السائد في الوقت الراهن .

ونحن نلاحظ بتقدير وبأمل متجدد أن التفاهم السياسي الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد أسهم بالفعل ، في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا ، في ايجاد حل ايجابي لقضايا معقدة ظلت لسنوات طويلة محور الخلاف بين الدولتين العظميين - وهي القضايا ذاتها التي تركت آثارا سلبية شاملة على الساحة الدولية .

ولذا فإننا مقتنعون بأن مناخ التفاهم هذا سيسهم اسهاما حاسما في استكشاف آفاق جديدة سعيا إلى ايجاد حلول للقضايا الدولية المتبقية التي مازال يوجد بشأنها افتقار إلى الاستجابات المناسبة . فنحن مازلنا مهتمين بقضايا مثل توطيد السلم والامن الدوليين ، وعملية نزع السلاح ، وأزمة الديون الخارجية ، ومسألة التنمية ، وحماية البيئة ، وتقوية الديمقراطية وتعزيزها ، والنهوض بحقوق الانسان ، وظاهرة اللاجئين والنازحين ، ومكافحة الارهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب سبب يدعو إلى ارتياح وابتهاج جيل عاش مهددا بشبح الحرب . غير أن هذا الانجاز ليس سوى خطوة أولى على الطريق المؤدي إلى السلم والتعاون والتقدم والازدهار ، وهي غايات نتطلع اليها جميعا . هذا هو السياق الذي نتابع في إطاره باهتمام شديد الجهود والمبادرات الجارية بهدف حل عدة مراعات اقليمية . ففي الشرق الاوسط ، على سبيل المثال ، تؤيد حكومة بلدي وتشجع المبادرات الحالية الرامية إلى عقد مؤتمر سلم دولي في المنطقة . كما نعتقد أن جهودا مماثلة

ينبغي بذلها من أجل إيجاد حل مبكر للصراعات في الصحراء الغربية ، وكمبوديا ، وأفغانستان ، وتيمور الشرقية ، وفي الأماكن الأخرى التي مازالت تسودها الصراعات . والتجربة الأخيرة فيما يتعلق بأزمة الخليج قد أظهرت بوضوح أنه يمكن إيجاد حلول مناسبة للمشاكل المختلفة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين في العالم .

وقد قال السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق ، في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة في العام الماضي إن التعاون والتضامن وتوافق الآراء الذي بدأ يبرز على الصعيد الدولي أبلغ مثال على الطابع العالمي لمنظمتنا . ثم مضى يقول :

"ونفهم أن الاتجاه الجديد هذا في العلاقات الدولية ينبغي ألا يكون أداة لاحتواء أزمات بعينها ، بل سياسة منهجية لمواجهة تحديات لا حصر لها في العالم ... " . (A/45/PV.13 ، ص ٥٢)

إن انتهاء الحرب الباردة يفتح آفاقاً طيبة كيما تعمل بلدان الشمال والجنوب معاً استناداً إلى جدول أعمال مشترك يركز على حل القضايا الملحة التي تؤثر على البلدان النامية . فلنفتنم الحالة السياسية الحالية لإيجاد حلول مناسبة لمشاكل الجوع والجهل والفقر والبؤس التي تشكل مصادر كامنة للصراع في الأمم النامية . فإن مواصلة أرجاء حل هذه القضايا يمكن أن يقوض الجهود التي تعكف البلدان النامية على بذلها من أجل تحقيق الديمقراطية . فنحن نعتقد أن من الصعب بناء ديمقراطية كاملة في عالم يستهلك ١٥ في المائة من سكانه ٧٠ في المائة من الانتاج الإجمالي ، في عالم يغتقر ١,٥ بليون نسمة فيه إلى الرعاية الصحية الأساسية ، في عالم تصل الأمية فيه إلى مستويات هائلة ، وليست هذه سوى أمثلة قليلة على معوقات تحقيق الديمقراطية .

لذا ، نتفق في الرأي مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره الأخير عن أنشطة الأمم المتحدة ، القائل بأن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب أصبح الآن أكثر استعجالاً من أي وقت مضى . وفي رأينا أن هذا الحوار ينبغي أن يولي الأولوية لمسألة الدين الخارجي ، ومشاكل جولة أوروغواي ومسألة نقل الموارد المالية والتكنولوجية إلى البلدان النامية .

إن تدهور البيئة والنظام البيولوجي قد حظيا باهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي . إن التعاون الدولي في السعي لإيجاد تدابير وسياسات عالمية خاصة بهذا الموضوع من شأنه أن يكفل إيجاد الحلول الفعالة لمشاكل الحفاظ على البيئة . ونحن متفائلون تماماً بل وواثقون من نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ويحدونا الأمل في أن يرسى هذا المؤتمر التاريخي أسس التعاون المثمر بين الأمم في السعي لإيجاد حلول مناسبة لمشاكل البيئة التي تتهدد بقاء الجنس البشري . كما نأمل أن يظهر المؤتمر المواقف المشتركة حيال مسؤولية كل دولة وقدرتها ، وكذلك بالنسبة للقضايا الاقتصادية المختلفة الناجمة عن مسألة البيئة .

إن رياح التغيير في الجنوب الأفريقي تبعث أملاً متجدداً في مستقبل يسوده السلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم في المنطقة . ونود ، بهذه المناسبة ، أن نشيد بالجهود التي بلغت ذروتها في توقيع اتفاقات السلم الخاصة بأنغولا في البرتغال في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ إذ يشكل توقيع هذه الاتفاقات نهاية نزاع طال أمده ، نزاع بذور الموت والدمار في أنغولا على مر ١٧ سنة .

إن جمهورية موزامبيق ، بل المجتمع الدولي بأسره حقاً ، يتابعان ببالغ القلق التطورات الجارية في جنوب أفريقيا . إن عملية إزالة ركائز الفصل العنصري تجلب معها مناخاً من الأمل ، وتمثل تطوراً سياسياً هاماً في سياق إقامة مجتمع ديمقراطي موحد غير عنصري في جنوب أفريقيا . بيد أن هذه التطورات لم تصاحبها بعد تدابير مماثلة تقضي إلى تهيئة مناخ مناسب للممارسة الحرة للنشاط السياسي في ذلك البلد . ولصالح

السلم والوثام بين أهالي جنوب افريقيا كافة ، نتقدم ببناء متجدد إلى حكومة جنوب افريقيا لكي تظطلع بمسؤوليتها في وضع حد للعنف الذي تكشف في الأشهر الأخيرة . وفي رأينا أن اتفاق السلم الوطني الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والموقع عليه من جانب الحكومة والمنظمات السياسية الرئيسية في البلد ، يشكل مكا قيما يرمي إلى ضمان إيقاف العنف ، وتهيئة الظروف الملائمة للممارسة الحرة للنشاط السياسي في جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، نحث شعب جنوب افريقيا بصفة عامة على التحلي باليقظة التامة بغية تحييد أعمال القوى التي لا تزال تؤيد إدانة نظام الفصل العنصري ، بوصفه وسيلة لحماية مزاياها ، على حساب المصالحة ورفاهة مجتمع جنوب افريقيا بأسره .

إن الاستقرار السياسي لمجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا أمر حيوي لضمان السلم والاستقرار والتقدم والتعاون في المنطقة . ولابد من نشر تدابير بناء الثقة وآليات الامن الجماعي للحيلولة دون انبعث صراعات جديدة في المنطقة . إن منطقة الجنوب الافريقي لديها امكانية اقتصادية هائلة ، تمكّنها من أن تصبح في القريب العاجل سوقا اقليمية مزدهرة ، يتوقع لها أن تنمو لتصبح شريكا قويا في علاقاتها التجارية مع غيرها من المناطق .

والحرب في موزامبيق لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لحكومة بلادي . فموزامبيق لم تعرف السلم منذ أكثر من عقد . وهذا نتيجة لحرب فرضت على البلاد . وقد أتيحت الفرصة لرئيس جمهورية موزامبيق في العام الماضي ليحيط هذه الجمعية علما ببدء المفاوضات المباشرة في روما بين الحكومة وحركة الرينامو . ولا يزال انتهاء العنف وقرار السلم وتطبيع الحياة بالنسبة لأهالي موزامبيق يمثل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة .

لقد وافقت الحكومة على الدخول في حوار مباشر اقتناعا منها بأن الطرف الآخر على استعداد لقبول حد أدنى من المبادئ الأساسية . وفي ظل هذه الخلفية ، أجريت سبع جولات للمفاوضات منذ تموز/يوليه عام ١٩٩٠ . وقد كانت عملية التفاوض صعبة وبطيئة .

ففي الجولات السبع كلها لم يتسن سوى ابرام اتفاق ووقف نار جزئي بالنسبة لممرات بيرا وليمبوبو . ورغمما عن ذلك ، فقد أتيحت الفرصة - في سياق هذا الاتفاق - للجنة التفتيش المشتركة ، التي أنشئت في مستهل هذا الاتفاق الجزئي وتتكون من ثمانية بلدان ، أن تدين عدة انتهاكات ارتكبتها حركة الرينامو في الممرين المذكورين . وهذه الانتهاكات تشكل عملا متعمدا يرمي إلى انتهاك الاتفاق نصا وروحا .

ومن جهة أخرى ، تسعى الرينامو ، بعد ١٦ سنة من الاستقلال التام لموزامبيق ، إلى التشكيك في شرعية الدولة والحكومة ومؤسساتها . وهذا الوضع ، بالإضافة إلى ما ينطوي عليه من سخف ، يشكل دليلا واضحا على أن عملية التفاوض مازالت تتعرض للخطر من جراء التدخل الخارجي وبسبب مصالح أخرى غير مصالح الشعب الموزامبيقي ومطلوب إيقاف هذا التدخل فورا .

وإلى جانب ذلك ، لا تزال حركة الرينامو تواصل حملة الذبح العشوائية التي تشنها ضد الشعب الأعزل وتدميرها المنتظم للبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . وبالرغم من هذا السلوك السلبي ستستمر الحكومة في التحلي بالتسامح وروح المسؤولية اللازمين وستعمل بلا كلل لانهاء الحرب في موزامبيق . ونحن منخرطون حاليا في جهوده ترمي إلى عقد الجولة الثامنة للمفاوضات . وهي الجولة التي أُجلت عدة مرات بناء على طلب الطرف الآخر . لقد ثبتت الحكومة ، الدورة تلو الأخرى ، موقفها المتمثل في ضرورة أن تشرع أطراف التفاوض في مناقشة القضايا الموضوعية ، بما في ذلك اتفاق خاص بوقف عام لإطلاق النار . إذ لا يوجد الآن ، فعليا ، أي مسوغ لاستمرار الحرب والعنف في موزامبيق . ويتعين عليّ - حقا - أن أقول إن الجهود الرامية إلى استعادة السلم في موزامبيق تلاقى اليوم مناخا سياسيا يبشر بالنجاح .

لقد دخل الدستور الجديد للجمهورية حيّز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وهو يجسد مبدأ التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، بما فيها حرية الكلام والتجمع . وفي هذا السياق . يضع قانون الأحزاب السياسية برنامجا لأنشطة الأحزاب السياسية . ونحن نقوم - في الوقت ذاته - بإعداد

قانون انتخابي يحكم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع اجراؤها في عام ١٩٩٢ .
ويسعدني بالغ السعادة أن أحيط هذه الجمعية علما بأننا سنرحب بوجود مراقبين دوليين
لمراقبة هذه العملية .

وإذا قلت هذا ، أود أن أكرر أنه لم يعد هناك أي مبرر لاستمرار الحرب في
موزامبيق . إذ يمكن - في حقيقة الأمر - لكل القوى السياسية في البلد ، بما فيها
حركة الرينامو ، أن تواصل أهدافها السياسية أو تدافع عنها وتسعى حثيثا للوصول إلى
السلطة عن طريق الاقتراع الشعبي دون اللجوء إلى العنف .

أما في الميدان الاقتصادي فإن برنامج الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي يعاني من
الآثار المباشرة للظروف الدولية غير المواتية التي تتجلى في تقلص العلاقات
الاقتصادية مع بعض شركائنا التقليديين وفي ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية .

وتتطلب هذه الحالة أن تتخذ الحكومة تدابير تقشفية قاسية . ومع ذلك ، وعلى الرغم من آثار الحرب والقيود الاقتصادية الأخرى ، ما زالت مستويات النمو الاقتصادي إيجابية في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من أن معدل النمو في العام الماضي كان منخفضا نسبيا بالمقارنة بمستويات النمو فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، عندما كان متوسط النمو السنوي ٥ في المائة . إن القيد الرئيسي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما زال يتمثل حتى الآن في أعمال زعزعة الاستقرار المسلحة ، وعدم الاستقرار الاجتماعي الناجم عنها . ونتيجة لذلك ، فما زال الآلاف من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة مضطرين إلى ترك حيازاتهم ومناطقهم الأصلية للبحث عن ملاذ في أراض بعيدة . ويؤدي هذا إلى تفاقم حالة الطوارئ ويعرقل تنمية الاقتصاد الريفي الذي لم يعد قادرا على الاستجابة بعد الآن على نحو مناسب للخواطر الاقتصادية التي توفرها الحكومة .

وتود جمهورية موزامبيق أن تفتتح هذه الفرصة لكي تعرب عن احترامها البالغ وتقديرها العميق للمجتمع الدولي على المساعدات الفوشية والمعونات الإنسانية التي قدمها للسكان المتضررين ، داخل البلد وخارجه على السواء ، استجابة لنداءات الحكومة ومناشدات الأمين العام . بيد أن واقع الأمر هو أن احتياجات البلد من المساعدات الإنسانية والتقنية والمالية ستزداد حتى بانتهاء الحرب واستعادة السلم في موزامبيق .

إن إعادة الحياة في موزامبيق إلى حالتها الطبيعية ، وإعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال والبالغين الذين طحتهم الحرب ، وإعادة بناء وتنشيط البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم ضمان تنمية البلد ، تتطلب جميعها تدفقات ضخمة من الموارد المالية والتقنية ، مما يقتضي التخطيط لها في الوقت المناسب . وعلى الصعيد الوطني ، شكلت الحكومة بالفعل لجنة خاصة لإعداد وتنسيق خطة إعادة البناء الوطني وإعادة وتوطين المشردين وتأهيلهم . وتحقيقا لهذا الهدف ، وفي ظل الحالة الراهنة ، فسوف يحتاج البلد أيضا إلى التعويل على المساعدة القيمة للمجتمع الدولي ، وهي مساعدة لا غنى عنها في جهودنا من أجل إعادة البناء الوطني في فترة ما بعد الحرب .

ونحن على ثقة ، أكثر من أي وقت مضى ، في مقدرة الأمم المتحدة وإمكاناتها في أن تخدم كمحفّل نموذجي متميز من أجل التنسيق بين المصالح العالمية لجميع دول العالم . ونأمل أن تكون التغييرات السياسية الإيجابية الجارية في العلاقات الدولية ، هي العنصر المساعد في تشكيل عالم جديد من السلم والرفاه والتعاون فيما بين الدول . وكممثلين لدولة محبة للسلام عانت من فظائع الحرب ، فإننا نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل متجدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥